

موسوعة

الثقافة التاريخية

والأثرية والحضارية

التاريخ الحديث والمعاصر

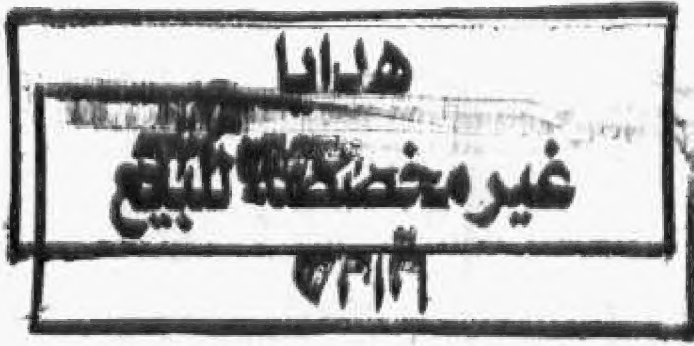
١٢

الدولة العثمانية والمغرب العربي



أ.د. عبد المنعم الجميعة





موسوعة الثقافة التاريخية
والأثرية والحضارية
التاريخ الحديث

١٢

الدولة العثمانية والمغرب العربي

تأليف

أ.د. عبد المنعم إبراهيم الجميعة
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة القاهرة - فرع الفيوم

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي

٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة

ت: ٢٧٥٢٩٨٤ - فاكس: ٢٧٥٢٧٣٥

٦ شارع جواد حسني - ت: ٣٩٣٠١٦٧

www.darelfikrelarabi.com
INFO@darelfikrelarabi.com



بنادق عثمانية (من العصر العثماني)



عملات ذهبية وفضية ضرب طرابلس
في العهد التركي العثماني

موسوعة الثقافة التاريخية والأثرية والحضارية

الإشراف: الفنى
محمى الدين فتحى الشلوى

التصميم والإخراج على الكمبيوتر
حسام حسين أنيس

- ٩٦١، ٤ عبد المنعم إبراهيم الجميى.
ع ب د و الدولة العثمانية والمغرب العربى / تأليف عبد المنعم إبراهيم
الجميى. - القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠٧.
٦٨ ص: صور؛ ٢٤ سم. - (موسوعة الثقافة التاريخية والأثرية
والحضارية. التاريخ الحديث والمعاصر؛ ١٢).
بليوجرافية: ص ٦٦-٦٧.
تدمك: ٦-٢١٤٨-١٠-٩٧٧.
١ - الدولة العثمانية والجزائر. ٢ - الدولة العثمانية وليبيا.
٣ - الدولة العثمانية وتونس. ٤ - الدولة العثمانية ومراكش.
أ - العنوان. ب - السلسلة.

رقم الإيداع: ٨٨٠٢ / ٢٠٠٦

تنفيذ وطباعة الكتاب: مطبعة البردى بالعاشر من رمضان

دار الفكر العربى

اللجنة الاستشارية

لموسوعة الثقافة التاريخية والأثرية والحضارية

أ. د سعيد عبد الفتاح عاشور أستاذ تاريخ العصور الوسطى - كلية الآداب - جامعة القاهرة - رئيس
اتحاد المؤرخين العرب.

رئيس اللجنة

أستاذ التاريخ المعاصر بكلية الآداب - جامعة عين شمس.

أ. د عادل حسن غنيم

مقرر عام اللجنة

أستاذ اللغة المصرية القديمة بكلية الآثار - عميد كلية الآثار - جامعة
القاهرة - فرع الفيوم - مدير مركز الخطوط بمكتبة الإسكندرية

أ. د عبد الحليم نور الدين

مقرر التاريخ القديم

أستاذ تاريخ العصور الوسطى بكلية الآداب - جامعة عين شمس.

أ. د إسحق عبيد

مقرر التاريخ الوسيط

أستاذ التاريخ الإسلامى بكلية الآداب - جامعة القاهرة.

أ. د عصام الدين عبد الرؤوف

مقرر التاريخ الإسلامى

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب - جامعة عين شمس.

أ. د جمال زكريا قاسم

عضوا

أستاذ التاريخ الإسلامى بكلية الآداب - جامعة القاهرة.

أ. د عطية القوصى

عضوا

أستاذ التاريخ الإسلامى بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة - فرع الفيوم.

أ. د صابر دياب

عضوا

عميد كلية الآداب - سابقا - جامعة عين شمس، وأستاذ تاريخ العصور
الوسطى.

أ. د رأفت عبد الحميد

عضوا

مديرا التحرير: الكيمياء: أمين محمد الخضرى

المهندس: عاطف محمد الخضرى

سكرتير اللجنة: عبد الحليم إبراهيم عبد الحليم

التصميم والإشراف الفنى: محيى الدين فتحى الشلودى

جميع المراسلات والاتصالات على العنوان التالى:

دار الفكر العربى

موسوعة الثقافة التاريخية والأثرية والحضارية

٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة

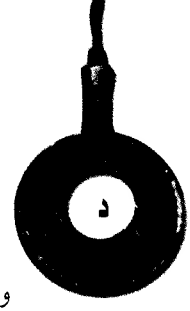
ت: ٢٧٥٢٩٨٤ - فاكس: ٢٧٥٢٧٣٥

www.darelfikrelarabi.com

INFO@darelfikrelarabi.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم السلسلة



التاريخ علم من أجل العلوم الإنسانية وأعلاها قدرا وأكثرها فائدة. ويتطلب علم التاريخ فيمن يمارسه التحلى بأمانة الحكم وصدق الكلمة ويُعد النظر والقدرة على الإفادة من دروس الماضي لمواجهة صعب الحاضر والاستعداد لما قد يفتق عنه المستقبل من أخطار وعقبات.

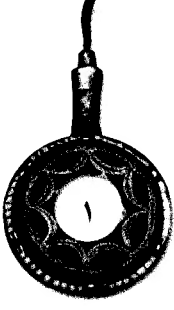
إن الروايات التاريخية قد تشابه في بعض أجزائها على مدى الدهور، ولكن التاريخ لا يمكن أن يعيد نفسه، بمعنى أن تتطابق أحداثه مع بعد المسافة بين حدث وآخر. فالإنسان هو الإنسان بكيانه الجسدى ومشاعره النفسية وتطلعاته وطموحاته. . على مر العصور، ولكن الظروف المحيطة به تتغير وتتبدل من عصر لآخر. وغالبا ما يتخذ هذا التغيير مواقف جديدة أو مسيرة مختلفة تسهم في تحويل نظرة الناس إلى الحياة. وبدراسة التاريخ يمكن الوقوف على ما مر به الإنسان من تجارب وما يمكن أن يكون قد وقع فيه من أخطاء، وكيف يتجنبها في الحاضر والمستقبل. وهذا ما عبر عنه بعض الحكماء بقوله: «من وعى التاريخ فى صدره، أضاف عمرا إلى عمره».

وقد أدرك هذه الحقيقة كثير من الهيئات الثقافية، فجعلوا للتاريخ حقه من الاهتمام والرعاية، وحرصوا على رعاية جمعه وحصاده وأحلوه فى مكانه اللائق.

وتأتى مؤسسة **دار الفكر العربى** التى أسسها الأستاذ/ **محمد محمود الخضرى**، التى تنهض بدور ملموس فى مجال خدمة الثقافة العربية. والتى وضعت مشروعا للثقافة التاريخية، واستعانت فى التخطيط لهذا المشروع بعدد من صفوة أساتذة التاريخ المتخصصين داخل الجامعات العربية وخارجها. كما وفرت الدار لهذه السلسلة الإخراج الفنى والتصميمات، وكذلك المراجعة اللغوية لخروج هذه السلسلة بالصورة التى تجدونها أمامكم.

وإن أسرة الدراسات التاريخية ليسعدها أن تقدم هذا الكتاب الذى يصدر عن **دار الفكر العربى** ضمن هذه السلسلة، سائلين لها دوام التوفيق فى خدمة الرسالة والنهوض بالأمانة.

أ.د. سعيد عبد الفتاح عاشور



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

لا شك أنه يهم كل مواطن عربى أن يلم بأحوال أى جزء من وطنه الكبير، وأن يتعرف على أحوال مواطنيه، وظروفهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من أن لبلاد المغرب العربى منزلة خاصة فى القلوب؛ نظرا لأنهم أحفاد المجاهدين الأوائل الذين لهم ماض عريق، ودور فعال فى أحداث العالم الإسلامى فإن الكتابة فى تاريخ المغرب العربى خلال الحكم العثمانى لا تزال جد قليلة خاصة فى المراكز العلمية بالشرق العربى. فلا تزال الجامعات ومراكز البحث الأساسية بها لا تولى تاريخ هذه البلاد الاهتمام الذى يستحقه رغم أهميته فى مسار السياق التاريخى للعالم العربى.

حقيقة أن الفتح العربى لشمال أفريقيا فى القرن السابع الميلادى قد حقق الوحدة السياسية لهذه المنطقة لأول مرة فى تاريخها إلا أن هذه البلاد تعرضت للعديد من المخاطر وخاصة من إسبانيا المجاورة التى كان يساندها فى ذلك فرسان القديس يوحنا، لدرجة أن الإسبان استطاعوا السيطرة على النقاط الرئيسية من سواحل المغرب الأوسط إلى أن تدخل العثمانيون لإنقاذ هذه البلاد ووضعوا حدا للتدخل الإسبانى فيها.

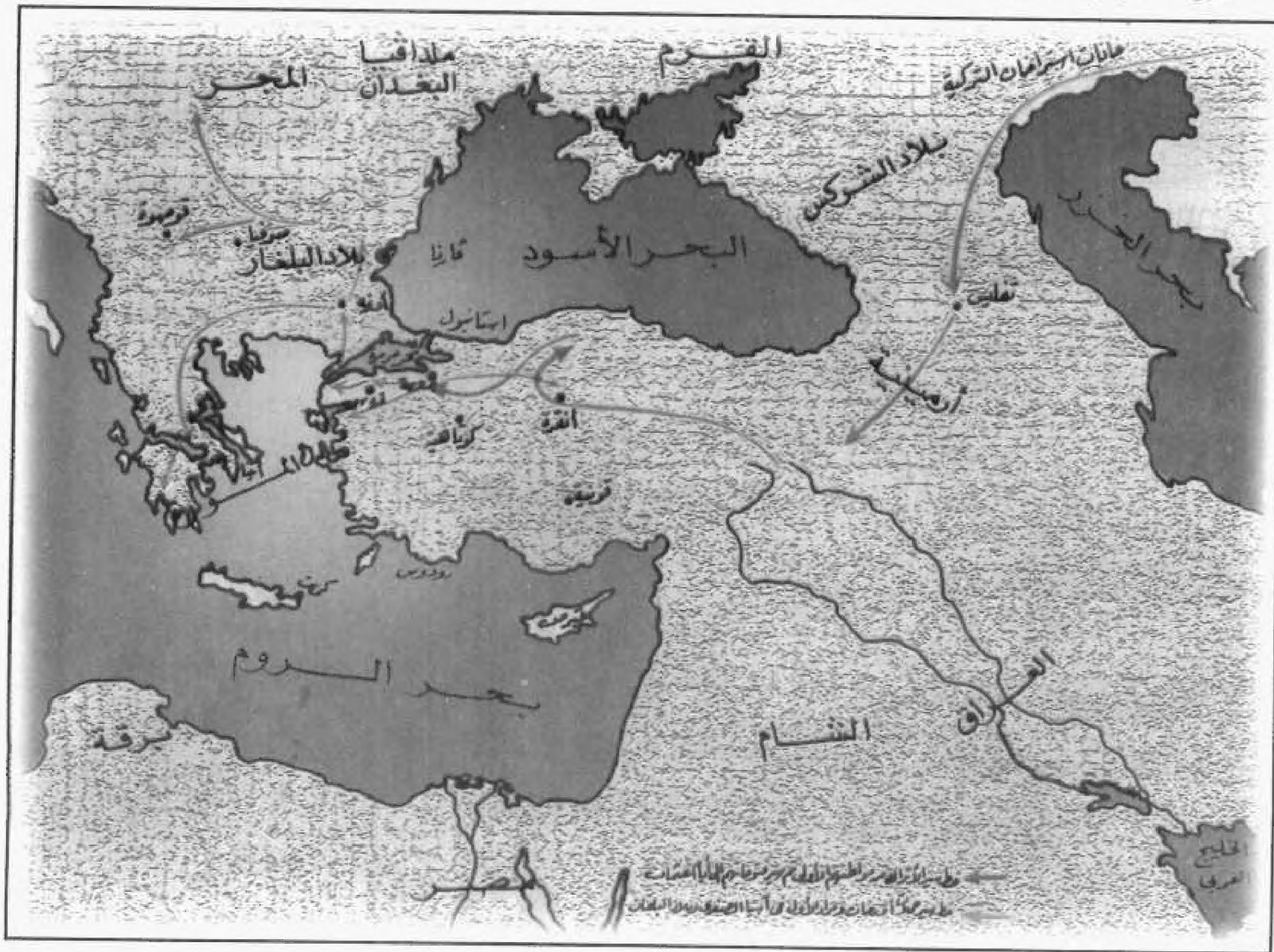
قد يتساءل البعض عن أصل الأتراك العثمانيين والسبب الذى دفعهم لد سيطرتهم على بلدان المغرب العربى؟

الواقع أن الروايات تختلف حول أصل الأتراك العثمانيين، وإن كان العديد من المؤرخين يرجع نسبهم إلى إحدى قبائل «الغز» التى كانت تقطن أواسط آسيا ثم نزحت تحت الضغط المغولى صوب آسيا الصغرى والأناضول فى القرن السابع الهجرى/ الثالث عشر الميلادى. وقد استجاب السلطان «علاء الدين» لطلب هذه القبيلة بمنحها مكانا تستطيع العيش والاستقرار فيه فأقطعها عدة أقاليم ومدن، وصار يعتمد عليها فى حروبه. وظلت هذه القبيلة بقيادة «أرطغرل» فى خدمة السلطان علاء الدين. ولما توفى «أرطغرل» تولى ابنه الأكبر عثمان مكانه وهو الذى تنسب إليه الدولة العثمانية.

وقد نهج عثمان نهج والده في الجهاد وذاع صيته، ثم انفتح المجال أمامه بعد سقوط دولة سلاجقة الروم، و وفاة السلطان علاء الدين فاستقل بما تحت يده من بلاد واتخذ من مدينة «يني شهر» عاصمة له، ودعا نفسه بسلطان العثمانيين.



وهكذا بدأت الدولة العثمانية على يديه، واعتنق العثمانيون في عهده الإسلام، وأصبح عقيدتهم الدينية الرسمية. وبعد وفاة عثمان في عام ١٣٢٦م واصل ابنه «أورخان» ومن جاء بعده السير على سياسته. واستطاع العثمانيون أن يملأوا التاريخ أحداثا، ومرت عليهم مظاهر عديدة من الحضارات، وأصبحت إمبراطوريتهم مترامية الأطراف حيث امتدت أقاليمها وولاياتها في آسيا وأوروبا وأفريقيا وأصبحت أكبر دولة إسلامية يشهدها التاريخ فكانت حدودها تمتد شمالا إلى بلاد المجر في أوروبا وتشمل أراضيها كلا من بلاد اليونان والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وألبانيا، وبلغاريا، والمجر والبغدان وتمتد شرقا من حدود ولاية جورجيا إلى حدود داغستان، وما يلي ذلك من الشرق والجنوب والغرب أرمينيا والأناضول وما بين النهرين، وبلاد العرب وسورية ومصر والسودان وبرقة وطرابلس وتونس.



خريطة بداية تكوين الدولة العثمانية



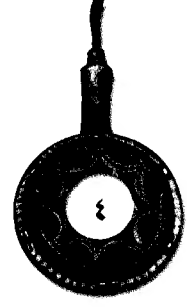
وفى تاريخ الدولة العثمانية الكثير من الدروس سواء أكان ذلك فى مجال الحرب أم فى مجال السلم . وقد توالى على عرشها ستة وثلاثون سلطانا كان منهم من لا يأتى الدهر بمثلهم إلا على فترات من الزمن ، وكان منهم بين بين ، كما كان منهم من لا يصلح مطلقا لتولى هذا المنصب الخطير الذى وصل إليه عن طريق الوراثة مما ساعد فى النهاية على ذلك أركان هذه الدولة ، وظلت الفتوحات العثمانية تتجه غربا حتى عهد السلطان «سليم الأول» (١٥١٢-١٥٢٠م) الذى اتجهت الفتوحات العثمانية فى عهده نحو الشرق حيث تمكن من مد سلطانه إلى الأناضول وبلاد الشام ومصر والجزيرة العربية .

وفى عهد السلطان «سليمان القانونى» (١٥٢٠-١٥٦٦م) وصلت حدود الدولة إلى معظم بلدان المغرب العربى - عدا مراكش - بهدف إنقاذه من هجمات الإسبان وفرسان القديس يوحنا الذين قاموا بملاحقة المسلمين هناك ، واستطاعوا وقف هجماتهم ، وتخليص هذه البلاد من سطوتهم .

والجدير بالذكر أن فتوحات العثمانيين للشام ومصر جاءت من منطلق التنافس وسوء العلاقات بينهم وبين الماليك ، أما بالنسبة لبلدان المغرب العربى وبالذات الجزائر وليبيا حدثت بناء على طلب الأهالى الذين طالبوا الدولة العثمانية ، بتخليصهم من الهجمات الصليبية ضد بلادهم وقد تم لهم ما أرادوا وتحولت مسئولية الجهاد هناك من الجهود الفردية للمجاهدين إلى مسئولية أكبر دولة إسلامية وقتذاك لديها العديد من القوات البرية التى تتميز بالنظام والانضباط ، هذا بالإضافة إلى أسطول قوى بذلت الجهود العديدة لتشييده لمواجهة أعداء الإسلام والمسلمين .

وبعد الجزائر أول قطر عربى يدخله العثمانيون ، ويتخذون منه قاعدة لمد سيطرتهم على طرابلس الغرب (ليبيا) وتونس فى محاولة منهم للحفاظ على إسلام وعروبة سكان شمال أفريقيا من أخطار الغزو الاستعمارى الأوروبى وتكوين جبهة إسلامية لمواجهة أخطار الزحف الصليبي . أما بالنسبة لمراكش فإنها لم تدخل تحت السيادة العثمانية نتيجة لتمسك الأشراف السعديين بإبعاد النفوذ العثمانى عن بلادهم ، ولقدرتهم فى المحافظة على استقلال بلادهم من أطماع الإسبان حتى أوائل القرن العشرين .

وقد نجحت الدولة العثمانية فى المحافظة على المقومات الأساسية لبلدان شمال أفريقيا ، وهى الدين الإسلامى ، واللغة والثقافة العربية والإسلامية وإبعاد الزحف الاستعمارى عن هذه المناطق لفترة تراوحت بين ثلاثة وأربعة قرون ، وتبعاً لذلك فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول تناول الفصل الأول المعنون «الجزائر تحت الحكم العثمانى» جهاد الجزائريين لإنقاذ بلادهم من



الهجمة الصليبية، وطلبهم النجدة من أكبر دولة إسلامية فى ذلك الوقت وهى الدولة العثمانية واستجابة السلطان سليم الأول العثمانى لطلبهم، ودخول الجزائر تحت الحكم العثمانى، والارتكاز عليهم لتحرير باقى مدن وبلدان المغرب العربى من أيدي الإسبان، كما تناول هذا الفصل نظام الحكم العثمانى فى الجزائر وأحوال هذه البلاد الاقتصادية والثقافية خلال هذه الفترة.

وتناول الفصل الثانى المعنون «ليبيا فى ظلال الحكم العثمانى» استنجد

أهل طرابلس بالسلطة العثمانية لحمايتهم من أخطار الهجمة الصليبية الشرسة ضد بلادهم، وموافقة السلطان سليمان القانونى على طلبهم، ونجاح القوات العثمانية فى طرد فرسان القديس يوحنا من ليبيا وجعلها قاعدة للأسطول العثمانى فى البحر المتوسط، كما تناول هذا الفصل أحوال ليبيا الاقتصادية ومظاهر الحياة الثقافية خلال فترة الحكم العثمانى.

وتناول الفصل الثالث المعنون «تونس تحت الحكم العثمانى» الصراع المرير الذى دار بين

العثمانيين والإمبراطورية الرومانية المقدسة والذى كان يحكم باسمها وتحت حمايتها «الحسن الحفصى» حتى تمكنت الدولة العثمانية إعلان تبعية تونس لها، كما تناول هذا الفصل أحوال تونس الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة الحكم العثمانى لها.

أما الفصل الرابع المعنون «العثمانيون ومراكش»، فقد تناول أسباب بقاء مراكش خارج السيطرة العثمانية وتمكنها من الاحتفاظ بشخصيتها الإقليمية بعيدا عن العثمانيين والإسبان. أما الخاتمة فقد شملت أهم نتائج هذه الدراسة.

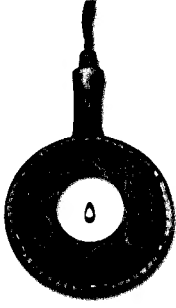
وأخيرا، أمل أن أكون قد وفقت فى إلقاء الضوء على تاريخ المغرب العربى الحديث فى ظل الحكم العثمانى، وأن أكون قد تمكنت من إضافة شىء جديد للمكتبة التاريخية.

والله ولى التوفيق،،

أ.د. عبد المنعم الجمعى

الإسكندرية - زهراء العجمى

سبتمبر ٢٠٠١



الفصل الأول الجزائر تحت الحكم العثماني

بعد سقوط الأندلس فى يد القوى الصليبية، حاول البرتغاليون والإسبان السيطرة على شمالى أفريقيا، وطمس عروبة أهالى هذه البلاد وتنصيرهم.

وقد وقف أهالى هذه المناطق لهذه المحاولات بالمرصاد وقاموا بمجاهدة البرتغاليين والإسبان، وكان على رأس هؤلاء المجاهدين «عروج» وأخوه «خير الدين بربروسا»، و«حسن باشا» و«صالح ريس» وغيرهم، فقد كانوا مثلاً أعلى فى البطولة والفداء فى المعارك التى خاضوها ضد التكتلات الصليبية التى أرادت النيل من بلادهم لدرجة أن شخصية مثل «عروج» ذاع اسمها بين الأهالى بعد أن حقق أمانيتهم فى استرداد الموانى التى نجح الإسبان فى الاستيلاء عليها، كما استطاع أن يؤسس حكومة عسكرية تحت قيادته انضم إليها العديد من القبائل وسكان المدن وتمكن من خلالها الاستيلاء على أقاليم الجزائر الواحد بعد الآخر، يضاف إلى ذلك أنه قام بتوحيد جهود مراكب الجهاد التى كانت تجاهد القوى الصليبية فى البحر المتوسط.

ونتيجة لاستشهاد عروج فى إحدى المعارك مع الإسبان خلال حصار مدينة تلمسان، فقد تولى شقيقه «خير الدين بربروسا» Barberoussa أى صاحب اللحية الحمراء أمور الجهاد. ونتيجة لضعف موقف خير الدين بعد مقتل أخيه وخاصة أنه كان فى حاجة إلى العتاد والسلاح، فقد استنجد بالدولة العثمانية وهى وقتذاك أكبر قوة إسلامية لها من ماضيها القريب فى خدمة الإسلام والدأب على توسيع رقعته فى شرق أوروبا، ولها من أسباب القوة، وخاصة بحريتها النامية فى شرق البحر المتوسط ما مكنها من اقتحام حلبة الصراع الصليبي فى الحوض الغربى من البحر وتبديل مصائره لصالح الإسلام والمسلمين. فأرسل «خير الدين» وفداً إلى السلطان «سليم الأول» برئاسة «أبو العباس أحمد بن القاضى» الذى اشتهر بجهاده ضد الإسبان لتصوير أوضاع المسلمين المتردية فى الجزائر، وعرض أبعاد القضية عليه، ومطالبته بربط مصير الجزائر السياسى بالدولة العثمانية، وتقديم المساعدات العسكرية لها حتى تتمكن من قيادة عمليات الجهاد الدينى ضد الإسبان وخصوصاً أن النزاع بين القبائل أدى إلى توغل الإسبان فى السواحل الجزائرية.

وبعد أن وصل الوفد إلى إستنبول قابل الوزير الأعظم ثم السلطان الذي
 رحب بوضع الجزائر تحت السيادة العثمانية، وأرسل إلى «خير الدين» فرمانا
 سلطانيا منحه لقب باشا، وعينه حاكما عثمانيا على الجزائر برتبة «بكلربيك» أى
 أمير الأمراء وهو من أعظم ألقاب الدولة، كما أرسل إليه ألفين من الجنود
 الإنكشارية وبعض الأسلحة والذخائر، وسمح له بجمع ما يشاء من المتطوعين
 الراغبين فى الانضمام إلى صفوف المجاهدين، يضاف إلى ذلك أنه أعطى «خير
 الدين» لقب قبودان وهو رتبة عسكرية تمكنه من قيادة الأساطيل العثمانية، وتمنحه العديد من
 الاختصاصات العسكرية التى تجعله قائدا أعلى للقوات المسلحة فى بلاده. ونتيجة لذلك دخلت
 الجزائر رسميا تحت السيادة العثمانية، وتحقق لبربروسا الحصول على القوات اللازمة لصد الهجوم



إحدى معارك عروج وخير الدين بربروسا



الإسباني على بلاده وأصبحت
الجزائر مركزا عثمانيا لمجابهة
الإسبان ومخططاتهم، وقاعدة
لتوسيع رقعة الحكم العثماني في
شتى أنحاء بلاد الغرب، وإلى
جانب ذلك فقد نودي على منابر
مساجدها باسم السلطان العثماني، وصارت العملة
تسك باسمه.



السلطان سليم الأول

وقد قام «خير الدين» باستحداث بعض
التنظيمات التي تكفل قبول سكان الجزائر للحكم
العثماني كما تمكنه من التصدي للإسبان فعمل على
بقاء حكم البلاد الداخلي لأبنائها حيث قسمها إلى
قسمين: قسم شرقي يشمل المناطق الجبلية التي تقطنها

القبائل وتمتد إلى الحدود التونسية ووضع على رأسها الشيخ «أحمد بن القاضى» وقسم غربى يمتد
من مدينة الجزائر إلى حدود دولة بنى ريان ووضع على رأسه السيد «محمد بن على»، فى حين
ترك لمدينة الجزائر السلطة العليا ومباشرة أمور الحرب والسياسة، وكان على رأسها «خير الدين»
الذى حكم البلاد حكما شوريا، فأسس إدارة لدراسة القوانين واللوائح وكل ما يصدر به أوامر،
كما كون مجلسا من كبراء رجال الدولة وقادة الجيش لإدارة شئون البلاد، وإلى جانب ذلك فقد
قرب أهل الجزائر إليه للتعرف على رغباتهم ومشاكلهم.

معركة لبيانتو عام ١٥٧١م





وخلال ذلك حاولت إسبانيا زعزعة استقرار الوجود العثماني في الجزائر عن طريق مساندة بعض المنافسين لخير الدين لكن محاولاتها باءت بالفشل، كما برزت قدرة «خير الدين» في التصدي للأسطول الإسباني الذي وصل غاراته البحرية على الجزائر فشن عليه هجوما غنم على أثره العديد من السفن، وأسر بعض ملاحها.

وبعد أن هبطت حدة الصراع بين الدولة العثمانية وإسبانيا في شمالي أفريقيا، واطمأن العثمانيون لإبعاد أخطار الغزو الإسباني عن تلك الأقطار الإسلامية بدأت سلطة الدولة في التراخي وقنع السلطان العثماني بمظاهر السيادة فقط مادامت تستطيع تلك الولايات أن تحفظ كيائها من الضغط الأجنبي بوسائلها الخاصة، وقنعت الدولة بالتضامن الإسلامي العام الذي كان كفيلا بالإبقاء على روابط الولاء. وقد يرجع أسباب تراخي سلطة الدولة العثمانية في الجزائر إلى بعد المسافة التي تفصل بينها وبين عاصمة الدولة، وإلى ضعف البحرية العثمانية وخاصة بعد هزيمة الأسطول العثماني في معركة «ليبانو» عام ١٥٧١، ومن ثم لجأت الجزائر إلى تنظيم أداة الحكم وإدارة الحرب فيها على نحو يكفل لها الدفاع عن كيائها في مواجهة الدول الأوروبية، كما لجأت الدول الأوروبية إلى عقد معاهدات مع حكام الجزائر والتي كان من أشهرها معاهدة التحالف بين فرانسوا الأول وخير الدين بربوسا (١٥٢٤) وانضمام السفن الجزائرية إلى السفن الفرنسية في حربها ضد شارل الخامس ملك إسبانيا وإمبراطور الدولة الرومانية المقدسة.

وبدأت المؤامرات الداخلية تدبر ضد «خير الدين» والعثمانيين فسعى سلطان تونس إلى عقد محالفة مع سلطان تلمسان ضد «خير الدين» والوجود العثماني في الجزائر، ولكن هذا التحالف لم يستمر طويلا حيث استطاع «خير الدين» هزيمة منافسيه وتوطيد نفوذه في غرب الجزائر. أما في شرق الجزائر، فقد حاول الحفصيون إثارة المشاكل ضد «خير الدين» ولكنه تمكن من تأديبهم وخاض ضدهم العديد من الحروب التي انتهت بانتصاره وتوسيع دائرة نفوذه فامتدت حدود الجزائر العثمانية نحو الجنوب حتى واحات الميزاب الموعلة في الصحراء، كما تمكن خير الدين من توجيه الضربات للسواحل الإسبانية.

وإلى جانب ذلك فقد اهتم «خير الدين» بإعادة تنظيم إقليم الجزائر فنظم موارد الخزينة من ضرائب ومغانم الزكاة والعشر والجزية والخراج وما يدفعه رؤساء القبائل والعشائر من العوائد والهدايا والخمس من المغانم البحرية، كما أنشأ مجلسين استشاريين للشورى وأمور الديوان.

وظلت إيالة الجزائر العثمانية تثير قلق الإسبان، وتهدد مواصلاتهم كما ظلت بمثابة الحارس الأمامي للدولة العثمانية في الحوض الغربي للبحر المتوسط والقاعدة التي ارتكز عليها العثمانيون لتحرير مدن وبلدان المغرب العربي من أيدي الإسبان.



ونتيجة لانشغال «خير الدين» بقيادة الأسطول العثماني في البحر المتوسط تولى نائبه «حسن أغا» إيالة الجزائر وأخذ يتصدى لقوات الإمبراطور «شارل الخامس» التي عملت على إيجاد تحالفات مع بعض الكيانات المحلية وعقدت معاهدات تبعية مع ملوك وأمراء بني حفص، وبني زيان وبعض مشايخ القبائل، كما أخذ يتصدى للهجمات العسكرية التي أرسلها الإسبان لطرده الأتراك العثمانيين من الجزائر.

وقد عمل حسن أغا على دعم قوة الجزائر في مواجهة الإسبان وأتباعهم؛ ففي الداخل عمل على توطيد الأمن وإلى التفاف الأهالي حوله. كما عزز نفوذه جنوبا بعد أن نجح في إخضاع القبائل هناك. وإلى جانب ذلك فقد قام بتجهيز أسطول هاجم به السواحل الإسبانية، وأثار الرعب بين سكانها. ففي جمادى الأولى ٩٤٦هـ/ سبتمبر ١٥٣٩ ألقع بأسطوله المكون من ثلاث عشرة سفينة تقل ألفا وثلاثمائة رجل نحو جبل طارق، ونجح في احتلال هذه المنطقة والاستحواذ على ما فيها من غنائم، كما توغل في جهات الساحل الإسباني الجنوبي وغنم العديد من المتاع والأسرى. كل ذلك دفع الإمبراطور «شارل الخامس» إلى محاولة الاستيلاء على الجزائر، وفصلها عن الدولة العثمانية بشتى الطرق. فعرض على «خير الدين» حكم شمال أفريقيا تحت السيادة الإسبانية ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل وخاصة أن «خير الدين» أبلغ السلطان العثماني بالأمر. ونتيجة لذلك أعد «شارل الخامس» حملة كبيرة تحركت إلى الجزائر، وتمكنت من الاستيلاء على مينائها والالتفاف حول المدينة لاحتلالها من الخلف، مما أصاب أهل البلاد بالهلع. وفي أعقاب ذلك أرسل الإمبراطور الإسباني يطلب من «حسن أغا» التسليم، ولكنه رفض، وأعلن أن رجاله سيحاربون إلى آخر رجل. ولم تلبث الأمور أن تغيرت حيث هبت عاصفة هوجاء اجتاحت شواطئ الجزائر، وصحبها هطول أمطار استمرت عدة أيام فسد خلالها مفعول البارود الذي في حوزة الإسبان، كما اقتلعت الرياح خيام جنود الحملة، وارتطمت السفن بعضها ببعض مما أدى إلى غرق كثير منها، وقذفت الأمواج الصاخبة ببعض السفن الأخرى إلى الشاطئ، وهجم عليها المدافعون المسلمون، واستولوا على ذخائرها.

وفي وسط هذه الأحوال نجح «حسن أغا» في مفاجأة العدو، والالتفاف حوله مما أدى إلى فشل محاولات الإمبراطور الإسباني في مهاجمة مدينة الجزائر وخاصة أن تساقط الأمطار والعواصف الجوية لم تكن في حسبانته. وكان الجزائريون قد خرجوا لملاقاة القوات الغازية فأفنوا جزءا كبيرا منها، مما أجبر المهاجمين على الانسحاب، وكان له أبلغ الأثر في ارتفاع الروح المعنوية لدى المسلمين، مما دفع السلطان العثماني «سليمان القانوني» إلى منح «حسن أغا» وأعوانه العديد من الألقاب والنياشين.

وبعد وفاة «حسن أغا» في رمضان ٩٥٢هـ / نوفمبر ١٥٤٥م تولى حكم
الجزائر «حسن بن خير الدين بربروسا» الذي تمكن من التصدي للتكتلات
الصليبية، ومنعها من احتلال مدن الساحل في وهران، والمرسى الكبير،
وبجاية. وذلك بفضل مهارته في الأمور الحربية البرية والبحرية، كما عمل على
تنظيم إيالته إداريا وعسكريا، فقام بالقضاء على تمرد القبائل القاطنة في المناطق
الغربية من الجزائر، وتنظيم الجيش، وتحقيق الانضباط فيه ومع ذلك فإن



خير الدين بربروسا



المؤامرات التي حيكت ضد «حسن باشا» لدى السلطان العثماني أدت إلى عزله من منصبه وتولية «صالح ريس» حاكما على الجزائر في محرم ٩٥٩هـ/ يناير ١٥٥٢م. وقد عمل «صالح ريس» على تأمين إيالة الجزائر من الداخل والتصدي للحكومات المحلية المتعاونة مع الإسبان ومن أجل ذلك قاد حملات عسكرية لوضع حد لهذه الأمور، ونتيجة لتركز فكرة الجهاد الإسلامي في ذهن «صالح ريس» فقد قام بمحاصرة سواحل الإسبان، وعمل على إيجاد جبهة إسلامية موحدة في المغربين الأوسط والأقصى لمحاربتهم، كما نجح في إنهاء حكم الأسرة الزيانية في تلمسان، وضم هذه المنطقة إلى إيالة الجزائر العثمانية، وفي ربيع الأول ٩٦٣هـ/ يناير ١٥٥٥م شن «صالح ريس» هجوما على المراكز الإسبانية استطاع خلاله انتزاع منطقة «بجاية» من الإسبان، كما أرسل قواته لتحرير وهران ولكن القدر لم يمهله فتوفي في رجب ٩٦٤هـ/ يوليو ١٥٥٦م. وفي أعقاب ذلك شهدت إيالة الجزائر أوضاعا مضطربة، استغلها السعديون للاستيلاء على تلمسان ولكن جهودهم لم تكلل بالنجاح.

ومن أجل إعادة الأمن والاستقرار في الجزائر عين السلطان العثماني «حسن بن خير الدين» بكلمريك على الجزائر، فطارد جيش السعديين المحاصر لتلمسان، وحاول أن يحرر وهران والمرسى الكبير ولكنه فشل في ذلك.

ونتيجة لتدهور أمور ولاية الجزائر خاصة بعد انتشار الأوبئة والمجاعة وتمرد الجند، والخلافات القائمة بين البحارة والإنكشارية والثورة التي قامت في قسنطينة أمر السلطان العثماني بتولية

مسجد علي شواطئ الجزائر





«علج على» حاكما على الجزائر فوصلها فى رمضان ٩٧٥هـ/ مارس ١٥٦٨ . وقد شهدت ولاية الجزائر فى عهده استقرارا واضحا، كما شهدت نشاطا ملحوظا ضد الإسبان ولتوحيد جهود المسلمين فى مواجهة الصليبيين رأى «علج على» ضرورة تحقيق وحدة بلاد المغرب العربى تحت الحكم العثمانى، ومن أجل ذلك اهتم بتوجيه الجهاد العثمانى لطرد الإسبان من بلاد المغرب العربى عن طريق وضع مخطط دساعة الموريسكيين فى ثورتهم ضد الإسبان والتوجه إلى تونس لتحريرها من أيديهم ثم جمع الجيوش لإعادة فتح الأندلس وضم المغرب الأقصى إلى الدولة العثمانية. وبالنسبة لتونس فقد توجه «علج على» لفتحها وتمكن من هزيمة القوات الحفصية المؤيدة من قبل الإسبان، ودخول المدينة فى نهاية عام ٩٧٧هـ / ١٥٦٩ حيث رحب به الأهالى وأخذ البيعة للسلطان العثمانى «سليم الثانى» وضرب السكة باسمه. وبالنسبة للفترة من ١٥٨٨-١٦٥٩ فقد تميزت بالصراع بين قوى ثلاثة هى الباشا ممثل السلطان، والإنكشارية، وأمراء البحر، وقد ساند الإنكشارية أمراء البحر من أجل الحصول على الغنائم مما أضعف من سلطة الباشا. وفى عام ١٦٥٩ تم خلع الباشا العثمانى، وانتخاب الداى رئيس الديوان حاكما على الجزائر مما أدى إلى تحكم قادة الجند فى الدايات، وقد استاء الأهالى من هذه الفوضى، وساندوا أمراء البحر الذين فرضوا أحد رجالهم على الأوجاق فى عام ١٦٧١ ووضعوا حدا لسيطرة الإنكشارية. ومنذ عام ١٧١١ اغتصب داى الجزائر صلاحيات الباشا العثمانى. وطل الدايات ينتخبون من بين أمراء البحر، وبمرور الوقت أصبح الداى يحكم دون مشورة الديوان، وأصبح حاكما مستقلا لا سلطان للدولة العثمانية عليه إلا السيادة الاسمية.

وخلال ذلك أصبحت السلطة الحقيقية فى أيدى رؤساء القوات غير النظامية، ولم يصبح للسلطان العثمانى سوى السيادة الاسمية فقط، وأصبح الحاكم الملقب بالداى هو المتقلد الرسمى لأمر الحكم ونتيجة للسلطات الواسعة التى أعطيت للدايات تحولت الجزائر تدريجيا إلى دولة شبه مستقلة، فقد كان من حق الدايات عقد المعاهدات مع الدول الأجنبية دون الرجوع إلى السلطان العثمانى، ولم تكن إيرادات البلاد يرسل منها شئ إلى الآستانة بل كانت تصرف معظمها داخل الجزائر، وخلال القرن الثامن عشر شهدت الجزائر انهيارا اقتصاديا بسبب كساد الحركة التجارية نتيجة لحصار بعض الدول الأوروبية للشواطئ الجزائرية، كما شهدت فوضى سياسية بسبب النزاع بين الدايات وبعض رجال الجيش من جهة، وقراصنة البحر من جهة أخرى مما أدى إلى اضطراب الأمن، وفقدان الدايات للسيطرة على أمور بلادهم.



ونتيجة لضغوط قباطنة البحر الجزائريين على السفن الأوروبية التي تمر بشواطئ بلادهم وفرضهم الإتاوات المستمرة عليهم ضاقت بعض هذه الدول من ذلك الوضع فأرسلت إسبانيا حملة في عام ١٧٧٥ للاستيلاء على ثغر الجزائر التي كانت تعدده مكمنا للخطر على سفنها في البحر المتوسط، ولكن هذه الحملة فشلت في الاستيلاء على الثغر الجزائري رغم النيران الحامية التي صبتها عليه. ومع ذلك لم تتوقف المحاولة فقد حاول الإسبان تكوين حلف أوروبي ضد الجزائر، ولكن محاولتهم فشلت مما جعل الدول الأوروبية تتنافس فيما بينها لكسب ود حكام الجزائر وعقد امتيازات سياسية وتجارية معهم، وإلى جانب ذلك فقد حاولت الولايات المتحدة إقامة تحالف أمريكي أوروبي ضد الجزائر، ولكنها فشلت مما أدى إلى رغبتها في شراء السلام بالمال.

ولنا هنا أن نتساءل هل الجهاد البحري الإسلامي، وفرض الإتاوات على السفن الأوروبية التي تخالف المسلمين في عقيدتهم الدينية تسمى قرصنة.

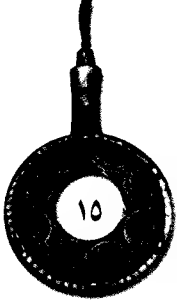
الواقع أن تاريخ الجزائر الحضاري تعرض لكثير من التشويه؛ فالمؤرخون الأوروبيون يصرون على اعتبار البحارة المسلمين الذين جاهدوا لوقف الهجمات الصليبية على بلادهم أمثال «عروج» وأخيه «خير الدين بربروسا» و«صالح ريس» على أنهم قراصنة مع أن هؤلاء كانوا مثلاً أعلى في البطولة والفداية، فقد جسد «عروج» و«خير الدين» في نظر الجزائريين روح المواجهة والاستبسال في المعارك التي خاضوها دفاعاً عن إسلام وعروبة شمالي أفريقيا، واستطاعوا جمع صفوف سائر مسلمي هذه البلاد لمواجهة أعداء الإسلام، ومن المؤسف حقاً أن نرى بعض المؤرخين والباحثين المسلمين قد سايروا المؤرخين الأوروبيين في هذا الرأي الخاطيء، ووصفوا عمليات الجهاد الديني البحري التي قام بها هؤلاء البحارة ضد السفن المسيحية التي دأبت على التعرض للسفن الإسلامية بأنها عمليات قرصنة رغم خطئها إذ يجب أن نطلق عليها عملية الجهاد البحري الإسلامي، فليس من المنطقي أن نعتبر الرجال الذين يخرجون على سفنهم المسلحة للدفاع عن السواحل الإسلامية في شمالي أفريقيا والعمل على حماية الممتلكات والأرواح الإسلامية بأنهم قطاع طرق وقرصنة ولا هم لهم إلا السلب والنهب وخنق التجارة الدولية، وعرقلة قيام علاقات سلمية بين الشعوب. ومن الغريب حقاً أن نجد أفكاراً خاطئة حول هذا الموضوع لا تزال رائجة يرددتها متخصصون أكاديميون، الواقع أن هجوم السفن الإسلامية ضد السفن البحرية الصليبية كان جهاداً بحرياً إسلامياً وخاصة أنه كانت هناك حروب مستمرة مع هذه الدول.

وقد استند المسلمون إلى مبدأ الجهاد الإسلامي في محاربة أعداء الإسلام سواء على الأرض أو في البحر؛ لذلك فإن ما قام به رجال البحر الجزائريون ضد سفن إسبانيا والبرتغال وفرسان القديس يوحنا كان جهادا بحريا إسلاميا جاءت بدايته ردا على اعتداءات تلك القوى الصليبية على المسلمين في إسبانيا وفي شواطئ بلاد المغرب. كما أن ما قاموا به يمكن اعتباره من قبيل الدفاع عن النفس ضد أطماع القوى الصليبية، يضاف إلى ذلك أنه من المعروف أن



القرصنة - إذا صح ذلك التعبير - لم تكن مقصورة على مساسي شمال أفريقيا، ولكنها كانت سلاحا استخدمه المسلمون وغير المسلمين، فكما كانت السفن الإسلامية تعتدى على سفن الدول الأوروبية، فإنها كانت سلاحا استخدمه الأوروبيون ضد بعضهم البعض وضد المسلمين أيضا، فقد استخدمه الإنجليز ضد سفن خصومهم الإسبان، وباركته الحكومة الإنجليزية،

إحدى معارك الأسطول العثماني التي قادها «بربروسا»



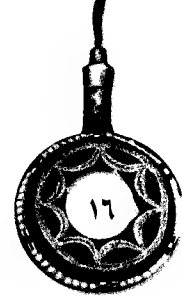
كما شهره البرتغاليون ضد السفن الإسلامية بعد موقعة ديو البحرية. وعلى أية حال فقد استطاع قباطنة البحر المسلمون الدفاع عن الشمال الإفريقي ضد العدوان الإسباني المتحالف مع فرسان القديس يوحنا حتى لاح لهم أن من الخير أن ينضموا تحت لواء الدولة العثمانية ففعلوا وتحول الجهاد الإسلامي في منطقة المغرب العربي من جهاد فردى، إلى جهاد دولة تمتلك من الأساطيل ما تستطيع به ردع أى عدوان صليبي ضد أى دولة إسلامية. وظلت الروح الصليبية تؤثر فى العلاقات بين ولايات المغرب العربي والدول الأوروبية، حتى

بدأت المشروعات التى وضعت للتدخل فى شئون هذه الولايات تبدو للعيان، فنتيجة لتردى العلاقات بين فرنسا والجزائر فى عهد إمبراطورية نابليون بونابرت فى عام ١٨٠٨م الذى راودته فكرة الاستيلاء على الجزائر فكلف أحد ضباطه بوضع خطة عسكرية لمشروع حملة فرنسية على الجزائر، وقد قام هذا الضابط بكتابة تقرير للسلطات الفرنسية أوضح فيه إمكانية الاستيلاء على الجزائر، وأشار إلى الأماكن التى تصلح لإنزال الجنود الفرنسيين، والطرق والآبار التى يمكن أن يستخدمها رجالات الحملة.

وعلى الرغم من أن هذا التقرير قد حفز نابليون على الاستيلاء على الجزائر فإن الظروف الدولية فى ذلك الوقت لم تسمح له بتحقيق هذه الأطماع التى بدأت تثبت فى أذهان ساسة فرنسا الذين كانوا يتحينون الفرص المناسبة لذلك.

وقد انتهزت فرنسا فرصة فقدان الدولة العثمانية لأسطولها فى معركة «نوارين البحرية» ١٨٢٧م، فحاولت اقتطاع الجزائر من أملاك العثمانيين وخاصة أنها كانت ترغب فى الحصول على الموارد الأولية اللازمة لصناعاتها، وإيجاد الأسواق اللازمة لتصريف منتجاتها وتوظيف رءوس أموالها.

وقد استغلت فرنسا فرصة المشادة الكلامية التى حدثت بين داي الجزائر وقنصلها هناك نتيجة لمماطلتها فى دفع المستحقات التى عليها للجزائر نظير الجبوب التى استوردتها منها، فأرسلت فى يونيو ١٨٢٧ أربع سفن حربية إلى الشواطئ الجزائرية، ووجهت إنذارا إلى الداي كانت أهم بنوده الترضية الكاملة عما لحق بفرنسا من إهانة، وتقديم كافة الضمانات التى تحول دون تعرض السفن الفرنسية لأية إجراءات تفتيشية من السفن الجزائرية، وأن تتمتع فرنسا فى الجزائر بحق الدولة الأكثر رعاية، وأن يعلن الداي أن حكومة فرنسا قد أوفت بالتزاماتها المالية تجاه الجزائر وأنه ليس له أى حق قبلها، وقد هددت فرنسا بإعلان الحرب على الجزائر فى حالة رفضها لشروط الإنذار، ومع ذلك فقد رفض الداي الإنذار الفرنسى، وأصر على التمسك بموقفه، وأخذ يتهكم على المطالب الفرنسية بقوله: «لم يبق إلا أن يطلبوا امرأتى».



ونظرا لأن قيام فرنسا بعملية حربية ضد الجزائر أصبحت شبه مؤكدة أبلغت فرنسا الدولة العثمانية بأن والى الجزائر الذى أظهر عداً واضحاً للفرنسيين بتحقيقه لقنصل فرنسا، ورفضه تقديم الترضية العلنية قد جعل الحرب محققة بين فرنسا والجزائر. ولما كانت الدولة العثمانية منشغلة فى مشاكلها فى جزيرة المورة، ولا تنوى إضافة أعباء أخرى تضاف إلى همومها فقد تباطأت فى حسم الموقف بالطريقة المناسبة مما أعطى لفرنسا فرصة الانفراد بالأمر. وخلال هذه الفترة بدأت فرنسا فى البحث عن حلول أخرى تجنبها نفقات الحرب، وفى نفس الوقت تجعل المسلمين يقاتلون بعضهم بعضاً فاقترح «دورفتى Drovetti» قنصل فرنسا فى الإسكندرية قيام محمد على وإلى مصر بحملة على الجزائر بمساندة فرنسا لتأديب الداي والقضاء على حكومته، واحتلال الجزائر وضمها إلى أملاكه على أن يكون لحليفته فرنسا امتيازات واسعة فى هذه البلاد.

ولما فوتح محمد على فى الأمر تردد فى البداية خشية فقدان ثقة العالم الإسلامى فيه وقال للقنصل الفرنسى: «أنتم مسيحيون أما نحن والجزائريون فمسلمون، وسماع أقوال كتلك ونحن ذوو دين، وأمة وشريعة ودولة واحدة، لا يتلاءم مع ديننا ودولتنا» ولكن سرعان ما عدل محمد على عن رأيه ووافق على فكرة القيام بحملة لتأديب الداي بشرط أن تدفع له فرنسا مبلغاً مالياً، ودعمها بحرباً يمكنه من إعادة بناء أسطوله الذى تحطم فى موقعة نفارين البحرية عام ١٨٢٧م.

وفى محاولة من محمد على لتكشف الموقف أرسل إلى الداي برسالة ينصحه فيها ويحذره من العواقب الوخيمة إذا أصر على موقفه المعادى لفرنسا، وكان رد الداي عليه فليذهب محمد على ليأكل الفول.

وحتى يأخذ مشروع محمد على بالحملة على الجزائر شكلاً رسمياً لا تعترض بريطانيا أو غيرها عليه رأت فرنسا ضرورة أخذ موافقة السلطان العثمانى على المشروع، وعندما تسرب الخبر إلى الإنجليز اعترضوا عليه وحرصوا السلطان العثمانى ضده، كما حذرت بريطانيا محمد على الذى بدأ يرتبط بالمصالح الفرنسية من الإقدام على هذا العمل، وإلى جانب ذلك فقد ثارت الدول الأوروبية ضد هذا المشروع كما عارضت الدولة العثمانية امتداد نفوذ محمد على إلى شمالى أفريقيا، وإزاء هذه العقبات أغضت فرنسا أعينها عن هذا المشروع، وظلت تتحين الفرص المواتية للقيام بنفسها بحملة عسكرية ضد الجزائر والانفراد باحتلالها، وقد جاء الوقت المناسب لذلك عندما انشغلت بريطانيا بالانقلاب النيابى الذى حدث فيها خلال ذلك الوقت وانشغلت روسيا وبروسيا والنمسا بالثورات التى اندلعت فى إيطاليا وبولندة فى تلك الفترة فتذرعت فرنسا أمام رأى العام الأوروبى أنها تدافع عن قضية أوروبية تدعم من خلالها قواعد العدل، وأصدر ملكها



قرارا فى ٧ فبراير ١٨٣٠ بإعلان التعبئة العامة ثم صدرت الأوامر بعد ذلك بغزو الجزائر فأبحر الأسطول الفرنسى من ميناء طولون فى شهر مايو من نفس العام وهو يحمل ٢٠ ألفا من رجال البحرية وقام الجيش الفرنسى المكون من ٣٧٦٠ مقاتل، و٩١ قطعة مدفعية بغزو الجزائر، بإنزال جنوده فى سيدى فرج على بعد ٢٥ كيلو مترا غربى مدينة الجزائر، ونتيجة لذلك عهد الداى إلى صهره إبراهيم أغا بقيادة القوات المدافعة. وقد دافع الجزائريون عن بلادهم دفاعا مجيدا استطاعوا خلاله حصر الزحف الفرنسى فى شريط ساحلى لا يشمل كل الشواطئ الجزائرية، ومرت ثلاث سنوات دون أن يستطيع الفرنسيون من فرض سيطرتهم على أكثر من بضعة موانئ ساحلية، بينما أصبح داخل البلاد فى أيدى الزعماء ورؤساء القبائل.

وخلال الفترة من ١٨٣٠ إلى ١٨٣٩ قامت سياسة فرنسا فى الجزائر على فكرة الاحتلال المحدود المقتصر على الساحل دون الداخل ثم تحولت. هذه السياسة إلى التوغل فى الداخل، فنجح الفرنسيون فى احتلال سيدى فرج والوصول إلى مدينة الجزائر، ومهاجمة قلعة السلطان، وحصن القصبة، وإشعال النار فى مخازن الذخيرة، ولما رأى الداى تحول الموقف فى غير صالحه حاول الحصول على صلح مشرف مع الفرنسيين، ووسط فى ذلك قنصل بريطانيا ولكن الفرنسيين رفضوا هذه الوساطة وأصرروا على فرض شروطهم والتي كان من أهمها ما يلى:

- ١ - تسليم حصن القصبة، وجميع حصون مدينة الجزائر وأبوابها للفرنسيين.
- ٢ - ضمان القائد الفرنسى حماية الداى، وممتلكاته الشخصية.
- ٣ - ترك الحرية للداى فى الإقامة أو الرحيل إلى أى مكان يريده.
- ٤ - عدم اتخاذ أى إجراءات انتقامية ضد الجنود الجزائريين.
- ٥ - كفالة حرية الجزائريين فى إقامة شعائرهم، وصيانة ممتلكاتهم وتجارتهم وصناعاتهم، والمحافظة على أعراضهم.

وقد وافق الداى على هذه الشروط التى تضمنت متطلباته وقرر مغادرة مدينة الجزائر هو وأسرته إلى نابلى بإيطاليا، ونتيجة لذلك انتهت آخر مظاهر التبعية للعثمانيين فى الجزائر ووقعت أعباء المقاومة على الشعب الجزائرى نفسه، وبدأ الاستعمار الفرنسى الرسمى فى الجزائر، وقد حاولت الدولة العثمانية استرداد الجزائر بالطرق الدبلوماسية، وبذلت مساع عديدة لدى إنجلترا والنمسا من أجل استرجاع سيادتها على هذا الإقليم ولكنهما كانتا مشغولتين بالأوضاع الأوروبية فى ذلك الوقت.

ومما سبق يتضح أن أهم العوامل التي ساعدت فرنسا على احتلال الجزائر هو تغير الموقف الدولي لصالحها، هذا بالإضافة إلى دخول الدولة العثمانية في دور الاضمحلال وعدم قدرتها على الصمود بنجاح أمام الهجوم الاستعماري، وعدم معرفة داي الجزائر بعواقب الأمور، وبقدرة فرنسا العسكرية التي برزت مع النهضة الأوروبية والتطور الصناعي في أوروبا.



هذا عن تاريخ الجزائر منذ تبعيةها للدولة العثمانية حتى الاحتلال الفرنسي لها، أما عن نظام الحكم العثماني للجزائر، ومظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيمكن حصرها فيما يلي:



مسجد صغير قديم - القصبة - الجزائر

١- نظام الحكم العثماني في الجزائر



لم يكن للدولة العثمانية خطة واحدة لإدارة حكم الجزائر بل تأثرت سياستها بصفة عامة بالأوضاع الداخلية التي كانت سائدة، ويتطور الأحداث في هذه البلاد فبعد أن دخلت الجزائر في حوزة العثمانيين بمبادرة من خير الدين اعتبرت ولاية ممتازة، وقاعدة لتوسيع الحكم العثماني في كافة بلدان المغرب العربي.

وقد شهدت الجزائر عدة تغيرات خلال الحكم العثماني لها يمكن تقسيمها إلى أربع فترات وهي:

- ١- الفترة الأولى من ١٥١٨ - ١٥٨٨م وهي فترة حكم البيكليكوات وفيها كان الوالي بمثابة ممثل السلطان أو نائبه، وكانت الجزائر تعد أقوى نيابات المغرب، وكان البيكليك يعين من قبل السلطان، وهو بدوره يشرف على الباشوات الحاكمين في إقليم طرابلس وتونس.
- وبعد أن ألغت الدولة نظام البيكليك أصبحت الجزائر ولاية عادية، وأصبحت كل ولاية قائمة بنفسها يتولاها الباشوات الذين تعينهم حكومة الباب العالي.
- ٢- الفترة الثانية ١٥٨٨-١٦٥٩م وفيها فقد الباشوات سيطرتهم الفعلية على الإنكشارية وانتقلت السلطة إلى الأوجاقات.

مسجد علي بتشين (المسيحي الذي أسلم) وضار قائدا - لاحظ الدكاكين السبعة أسفله





٣- الفترة الثالثة ١٦٥٩ - ١٦٧١ م وفيها استأثرت الإنكشارية بالسلطة وعمت الفوضى وانتهى الأمر بتولى رجال البحر زمام الأمور وتم تولية أحدهم تحت لقب «داى».

٤- الفترة الرابعة ١٦٧١ - ١٨٣٠ م وفيها استمر لقب الداى موجودا وإن أصبح دايات الجزائر يحملون لقب «الباشا» وإلى جانب ذلك فقد عاون حكام الجزائر فى إدارة شئون البلاد مجلس استشارى، هذا بالإضافة إلى الديوان الذى كان يتألف من نائب الحاكم الأعلى ويطلق عليه الكاهية. وقد تركزت مهمة الديوان فى مساندة الحاكم فى إدارة البلاد.

وبالنسبة للقوات العسكرية فقد كان يطلق عليها الحامية العثمانية وليس جنود الاحتلال وكان نواتها الجنود الإنكشارية الذين أرسلهم السلطان إلى «خير الدين» أثناء فتح الجزائر والمتطوعون الذين يتم إرسالهم عن طريق الدولة العثمانية والذى لم يقتصر دورهم فى الدفاع عن البلاد والمحافظة على الأمن، بل أخذ معظمهم يتدخل فى إدارة شئون البلاد وفى حياة السكان بصورة واضحة مما أدى إلى إضعاف الحكومة والجيش معا، وكان مقتل تركى واحد دافعا لحدوث مجزرة بين الأهالى إذا لم يقبض على القاتل.

ونتيجة لاستقرار هؤلاء الجند فى الجزائر فقد بدأوا يتزوجون من الأهالى الذين كانوا يرحبون بذلك رغبة فى الحماية الفعالة منهم، كما عمل بعضهم بالتجارة وربحوا ثروات طائلة.

ومن الفرق العسكرية الشهيرة فى الجزائر القبولوغلى وهم المولدون من زواج الإنكشارية بنساء من الأهالى. وقد استخدم بعضهم فى الوظائف المساعدة، وفى أن يكونوا واسطة بين الحكومة والأهالى؛ نظرا لمعرفتهم اللغة التركية، وقد تميز هؤلاء بتولى العديد من السلطات وإلى جانب هؤلاء فقد كان هناك طائفة الرؤساء وهم رجال البحر الذين كانوا طليعة التدخل العثمانى فى الجزائر ولعبوا دورا بارزا فى خلق النيابات العثمانية فى شمال أفريقيا، كما تركز نشاطهم ضد السفن الأوروبية وغنموا منها الكثير من الغنائم والأسرى. وكانت هذه العمليات تحمل طابع الحروب الدينية بين المسلمين والمسيحيين، وبالإضافة إلى ذلك فقد كلف هؤلاء بحماية القطاع الغربى من البحر المتوسط ضد إسبانيا عدو الإسلام التقليدى فى ذلك الوقت، وقد نجح هؤلاء فى مهمتهم إلى حد كبير نظرا لمهارتهم فى قيادة السفن، وانضباطهم ومعرفتهم لشواطئ بلادهم الأصلية مما جعل لهم مكانة كبيرة فى الجزائر وخاصة أن المغانم التى كانوا يحصلون عليها كانت أهم موارد البلاد.

وحول النظام الضريبى فى الجزائر وغيرها من الولايات المغربية فقد كان محددًا من قبل الدولة العثمانية، وكان فرض الضرائب يتم بطريقة تعسفية ترهق السكان وتشير ردود فعل عنيفة،



ففى كل عام تخرج مفرزة عسكرية تبدأ عملها ما بين شهرى مايو وأكتوبر وتتجول فى القرى والمناطق القبلية بهدف جمع الضرائب المقررة عليها، وكانت عملية انتقال هذه المفرزة من منطقة إلى أخرى، وعملية إطعام مابها من جنود وموظفين يتحملها الأهالى. وليس معنى ذلك أن كل القبائل كانت تسدد ما عليها من ضرائب فكانت هناك قبائل لا تدفع الضرائب نظرا لصعوبة فرض سلطة الحكومة عليها.

وكانت الضرائب على نوعين: ضرائب شرعية مثل الزكاة والعشور على المحاصيل وتحدد بحسب الأفدنة المزروعة، وضرائب أخرى متعددة مثل العوايد وهى بمثابة هدايا إجبارية تقدم فى المناسبات كالأعياد، وهناك ضريبة «اللزمة» وكانت تؤخذ لتموين الجند فى الأرياف، وهناك ضرائب المكوس على الأسواق. وإلى جانب ذلك فكان سكان المدن يدفعون ضرائب على المهن التى يعملون بها.

وكان تقدير الضرائب يجرى بطريقة عشوائية بهدف تأمين حاجات الإدارات الحكومية. فقد كان نظام الالتزام بؤرة لكثير من المفاسد والعيوب والنهب التى تقع جميعها على عاتق الأهالى حيث كان الفلاح يدفع مثلى أو ثلاثة أمثال الضريبة المقررة عليه. وكان الامتناع عن الدفع يعد عصيانا كبيرا.

وإلى جانب ذلك فقد كانت خزانة البلاد تعتمد على موارد أخرى فقد كان لها حصّة من الإتاوات التى يفرضها البحارة على الدول الأوروبية مقابل حرية مرور سفنهم، كما كانت الهدايا التى يقدمها القناصل للدائيات أشبه بجزية سنوية.

وفى محاولة لضبط الأمور عملت الحكومة العثمانية على الاستعانة ببعض القوى المحلية لفرض سيطرتها على الولاية، فاخترتوا بعض القبائل وسموها بالمخزن، وكلفوها بالمساعدة فى القيام بأعمال الشرطة وتأديب القبائل العاصية التى ترفض دفع الضرائب وذلك فى نظير بعض الامتيازات التى تمنحها لها.

كما أنشأت الحكومة ما يسمى «بالسمول» (جمع سمالا) وهى جماعات صغيرة من الأهالى منحتها بعض الأراضى للإقامة فيها نظير قيامها بحماية الجنود والمسافرين، والمحافظة على الأمن فى المناطق المحيطة بها والمحافظة على بعض النقاط الهامة.



وبعد أن اتسع نطاق إيالة
الجزائر تم تقسيمها إلى عدة
ولايات وهي:



- ولاية الجزائر وكانت
تسمى دار السلطان،
وتشمل مدينة الجزائر
وضواحيها وترتبط بالداي مباشرة.

- ولاية الجنوب وكان يحكمها باي
وعاصمتها الميضية وكانت أصغر
الولايات.

- ولاية الغرب وكان يحكمها باي
وعاصمتها مازونة ثم نقلت بعد ذلك
إلى مدينة معسكر ثم إلى وهران.

- ولاية الشرق وكان يحكمها باي
وعاصمتها قسطنطينة وتمتد حتى حدود
تونس.

المقابر التركية التي دفن فيها الباشوات والدايات

جامع الغزال من العهد
التركي في القسطنطينة





الجامع الكبير بالعاصمة الجزائر -
القبة من الطراز التركي



صناعة النسيج اليدوية في الجزائر



واستمرت الأمور على هذا المنوال حتى عام ٩٩٥هـ / ١٥٨٧م وبعدها أرسلت الدولة العثمانية إلى الجزائر ولاية يحملون لقب باشا كان الواحد منهم يعين لمدة ثلاث سنوات، ثم تغير ذلك النظام في عام ١٠٦٩هـ / ١٦٥٩م بما أطلق عليه مرحلة الأغوات وأعقبه مرحلة الدايات في عام ١٦٧١م الذي استمر حتى وقعت الجزائر في قبضة الاحتلال الفرنسي عام ١٨٣٠م.

وبالنسبة للنظام القضائي فقد كان جزءا من التنظيم القضائي للدولة العثمانية الذي يبدأ بشيخ الإسلام، واثنين من قضاة العسكر. وقد عين قاضيان بالجزائر أحدهما للمذهب الحنفي المذهب الرسمي للدولة العثمانية، والآخر للمذهب المالكي الذي كان يسير عليه معظم سكان شمال أفريقيا. كما وجد المجلس الشرعي الأعلى الذي يتألف من قاضيين ومفتيين على المذهبين المذكورين. وأحد المشايخ للنظر في شئون الأوقاف وممثل للحكومة، وكانت مهمة هذا المجلس تتحدد في مراجعة أحكام القضاء، والنظر في المنازعات الكبرى وكان مقره بالجامع الكبير بالجزائر العاصمة، ويحضر الحاكم اجتماعاته غالبا.

٢ - أحوال الجزائر الاقتصادية خلال الحكم العثماني؛

وبالنسبة للنواحي الاقتصادية فلم يكن للدولة العثمانية أثر ملموس في ذلك فلم تتدخل في تحسين وسائل الزراعة البدائية أو في العمل على الوقاية من الكوارث الطبيعية والأوبئة أو الاهتمام بالمجاري المائية بل تركت الأمور على حالها، وإلى جانب ذلك فقد كان لارتفاع نسبة الضرائب على الفلاحين أكبر الأثر في عدم استغلال الأراضي الصالحة للزراعة، ويقال نفس الشيء عن التجارة. حقيقة كان هناك ازدهار محدود في هذا القطاع الذي تمثلت أنشطته في المبادلات التجارية المحلية بالأسواق، وفي التبادل التجاري مع المدن الحدودية في تونس والمغرب، ولكن التبادل التجاري الخارجي كان مخيما عليه حركة الكساد نظرا لوقوف الدول الأوروبية في وجه حركة التجارة الجزائرية بالمرصاد، هذا إلى جانب عدم اهتمام الدولة بإنشاء الموانئ الصالحة للتجارة، وبالنسبة للنظام النقدي في الجزائر فقد أصدرت الجزائر سكتها باسم السلاطين العثمانيين إشارة إلى التبعية والولاء. فقد سك في الجزائر أنواع مختلفة من النقود الذهبية والفضية والنحاسية وإلى جانب النقود العثمانية فقد اتبع نظام الأوزان والأطوال والمقاييس والمكايل العثمانية مثل القنطار والأفة، والأوقية، والدرهم، والمثقال الذهبي والذراع القياسي وغيره.



وبالنسبة للصناعة فقد وجد بالجزائر صناعات مختلفة منها صناعة النسيج، ودباغة الجلود، وصناعة السجاد، وصناعة الأحذية، وصياغة الذهب، والصناعات الخزفية.

٢ - الحياة الثقافية في الجزائر خلال الحكم العثماني:

أما عن الحياة الثقافية في الجزائر خلال الحكم العثماني فقد طبعت بالطابع الإسلامي، فقد ارتبط التعليم والقضاء والعلاقات الاجتماعية والفكرية بالنظام الإسلامي فكان التعليم منتشرا في أوساط القرى والريف عن طريق المساجد والزوايا التي كانت تمول من الأوقاف التي يهبها أهل الخير والصلاح، إلى جانب ذلك فقد كان هناك ما يسمى «الشرعية» وهي الخيمة التي تنصب في القرية لتعليم أطفالها، وكان هناك أيضا الكتاب أو ما يسمى الـ (مسيد) وهي تحريف لكلمة مسجد وكان يفد عليه الأطفال من ذكور وإناث وتركز التعليم على القرآن الكريم، والحديث والعلوم العربية والإسلامية. وإلى جانب ذلك فقد بنى الأتراك بعض المدارس ومع كل ذلك فإنه يمكن القول أن الجزائر عانت مثل بقية بلاد المسلمين من تأخر علمي، وعدم القدرة على الإبداع حيث انحصر الجهد العلمي في الحفظ، وكتابة الشروحات والحواشي والتعليقات دون أن تظهر ملكة الإبداع، كما أهملت العلوم العقلية مثل الكيمياء والطب والفيزياء وغيرها.

ومما سبق يتضح أن الوجود العثماني في الجزائر لم يكن في يوم من الأيام وجودا استعماريا بل هو وجود اقترنت بدايته بظروف دولية اقتضت ضرورة استنجد الجزائر بالعثمانيين في بداية القرن السادس عشر لاتقاء خطر الهجمة الصليبية على بلادهم. كما يتضح روح المواجهة والاستبسال التي تجسدت في عروج وأخيه خير الدين خلال الوقوف أمام عنف الهجمة الصليبية على منطقة المغرب، وعجز واهتراء الكيانات السياسية المحلية التي كانت موجودة والتي لم تتحرك للتصدي لهذا الخطر وإنما حاول بعضها التواطؤ معه خدمة لأغراضها الذاتية وتفضيلها مصالحها الشخصية على المصلحة العامة.

وإلى جانب ذلك فقد أدت البحرية الجزائرية دورا هاما في الدفاع عن الجزائر، وقامت بمهمتها تاريخيا على أكمل وجه، وفي أروع صور التضحية والفداء ليس من أجل الجزائر فحسب وإنما كذلك من أجل الدفاع عن الإسلام، والوقوف في وجه التسلط والسيطرة الأوروبية.



صناعة الأحذية
اليدوية في الجزائر



مدرسة صالح باي
بالجزائر

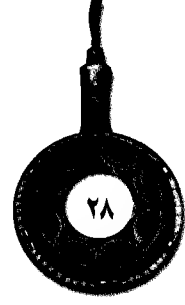


وعندما اختلت موازين القوى، وتخلف الجزائر عن الركب وعجز عن المشاركة في السياق انعكس ذلك سلباً على قوتها العسكرية المتمثلة في البحرية مما أدى في النهاية إلى عدم القدرة على المحافظة على أمن البلاد، وانتهى الأمر بالأزمة التي اندلعت بين الجزائر وفرنسا في عام ١٨٢٧ والتي انتهت بالاحتلال الفرنسي للجزائر عام ١٨٣٠.

قبر صالح باي في مدرسته ومسجده



الفصل الثاني جيبيا (طرابلس الغرب) خلال الحكم العثماني



بعد أن وقعت طرابلس الغرب في يد الإمبراطور الإسباني «شارل الخامس» في عام ١٥١٠ ترك إدارتها لفرسان القديس يوحنا، الذين كانوا يتخذون من مالطة مقرا لهم.

وقد أحل فرسان القديس يوحنا بهذه المدينة الدمار، واتبعوا مع أهلها سياسة التعصب الديني حيث أقاموا حكومة مسيحية دينية استهدفت تغيير الوجه الإسلامي لهذا الإقليم العربي الإسلامي، كما أنهم جعلوا من ميناء طرابلس جيبيا صليبيًا ينطلقون منه لضرب السفن الإسلامية التي تجوب البحر المتوسط، وقاعدة يشنون منها غاراتهم ضد الأقطار الإسلامية المطلة على البحر المتوسط، ولكنهم اصطدموا بالشعور الديني الإسلامي المتأجج في نفوس الأهالي. فقد عمد أهالي طرابلس إلى مقاومة هذه الهجمة الشرسة ضد الإسلام مستعينين في ذلك بالمجاهدين المسلمين الذين كانت سفنهم تجوب البحر المتوسط أمثال عروج وخير الدين، ولكن إمكاناتهم الحربية وجهودهم البشرية حالت دون ذلك خاصة بعد أن قام فرسان القديس يوحنا بتحصين المدينة، وتدعيم قلعتها، هذا بالإضافة إلى تحالف «الحسن الحفصي» حاكم تونس معهم ومساندتهم، مما دفعهم إلى الاستنجد بالسلطنة العثمانية كما فعلت الجزائر من قبل. فأرسلوا وفدا إلى السلطان العثماني «سليمان القانوني» يلتمسون منه المساعدة لتخليص بلادهم من الحكم الصليبي، ويعلنون ولاءهم له، والانضواء تحت السيادة العثمانية. وقد وافق السلطان على طلبهم حيث رأى أن الاستيلاء على طرابلس الغرب يمثل إكمال حلقة النفوذ العثماني على أقطار المغرب العربي، كما أن فيه إنقاذا لأهل هذه البلاد المسلمين من السيطرة الصليبية، ومن حركة التنصير التي كان يرغب الإسبان صبغها بهم.

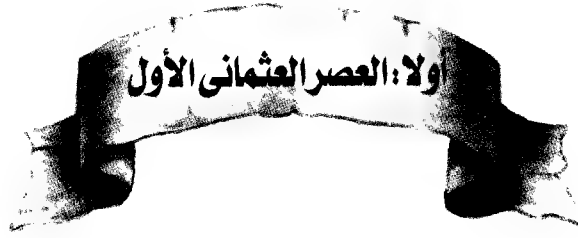
ونتيجة لذلك أرسل السلطان حملة إلى طرابلس الغرب بقيادة «سنان باشا» قائد الأسطول التركي في ١٣ شعبان ٩٥٨هـ / ١٦ أغسطس ١٥٥١م لفتحها وطرده فرسان القديس يوحنا منها. وقد تكونت هذه الحملة من مائة وعشرين سفينة يساندها خمسون أخرى وستة آلاف جندي، وأربعين مدفعا. وقد قام «سنان باشا» بمحاصرة المدينة وقصف قلعتها حتى اضطرت إلى الاستسلام، وفتح أبوابها للأتراك، وإجبار فرسان القديس يوحنا على مغادرتها واللجوء إلى مالطة.



ومنذ ذلك الوقت أصبحت طرابلس ولاية عثمانية، وقاعدة للأسطول العثماني في البحر المتوسط، ومرسى للعثمانيين يربط البحر المتوسط بطرق القوافل المتجهة إلى الصحراء، وإلى أفريقيا السوداء جنوبا بالإضافة إلى جعلها ملجأ للسفن القادمة من الغرب، والمحملة بالحجاج وهم في طريقهم إلى الأماكن المقدسة.

ويقسم المؤرخون الحكم العثماني في ليبيا إلى ثلاثة أقسام هي:

- ١- العصر العثماني الأول والذي استمر فيه الحكم العثماني المباشر لهذه البلاد. وهذه الفترة تنحصر ما بين عامي ١٥٥١/١٧١١ م.
 - ٢- حكم الأسرة القره مانلية ١٧١١-١٨٣٥ م.
 - ٣- العصر العثماني الثاني ١٨٣٥-١٩١١ م.
- وفيما يلي نعرض لذلك:

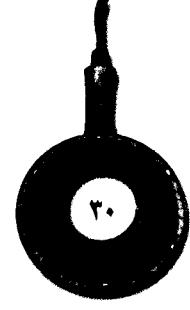


بعد فتح العثمانيين لطرابلس، قام «سنان باشا» بتنظيم شئونها، فوضع على قلعتها حامية كبيرة من الإنكشارية وقام بإصلاح شئون إدارتها، ثم اتجه بعد ذلك إلى استنبول حيث صدر فرمان سلطاني بتعيين «مراد أغا» فكان بذلك أول الولاة العثمانيين هناك.

وقد واجه «مراد أغا» في مستهل عهده مشاكل عديدة كان أبرزها العمل على إعادة تعمير المدينة، وترميم القلعة، وتنشيط الحياة العامة في البلاد، بعد ما تعرضت له من أضرار فادحة خلال العهد الإسباني وعهد فرسان القديس يوحنا.

وقد عمل «مراد أغا» على إعادة الاستقرار إلى طرابلس، فدعا سكانها الذين هجروها خلال حكم فرسان القديس يوحنا للعودة إليها، وشجعهم على العمل في استثمار الأرض الزراعية، وإنشاء البساتين كما شجعهم على العمل في الصناعة مما أدى إلى عودة الحياة إلى مرافق المدينة، كما نجح في زيادة رقعتها بضم بعض المناطق الجنوبية القريبة منها.

وقد اهتم مراد أغا بالناحية الدفاعية للمدينة، مما أفشل الخطط الصليبية لاستعادتها.



واستمر مراد أغا فى حكم طرابلس حتى عام ١٥٥٦م حيث أدركته الشيخوخة، وأخذ منه العجز كل مأخذ فانسحب إلى «تاجوراء»، وأنشأ مسجده المشهور بها. ويقال: إنه استعان فى بنائه بالأسرى الذين كانوا لديه، ثم أحسن إليهم وأطلق سراحهم بعد إتمام المسجد الذى أقامه على ٤٨ عمودا وجعله على شكل حصن، ويعد هذا المسجد من أهم المعالم الأثرية الإسلامية القائمة فى ليبيا.

وفى أعقاب وفاة «مراد أغا» صدر أمر سلطانى بتعيين «درغوث باشا» واليا على طرابلس الغرب فى عام ٩٦٢هـ/١٥٥٦م وقد كان أكثر اهتماما بالنواحى المعمارية فى طرابلس التى جعل منها عاصمة فى الشمال الإفريقى، والقاعدة الكبرى لعملياته البحرية الموجهة إلى المنطقتين الوسطى والغربية من البحر المتوسط. وقد عظمت قوة طرابلس بعد أن اتخذ منها «درغوث» قاعدة لعمله الموجه إلى مهاجمة الدول الصليبية، ورد الأخطار عن ديار الإسلام، واستخلاص المنطق الواقعة تحت السيطرة الصليبية.

وقد نجح «درغوث» فى القضاء على ما تبقى من فلول فرسان القديس يوحنا فى طرابلس، ومد النفوذ العثمانى إلى معظم السواحل الليبية. ونتيجة لذلك شهدت طرابلس انتعاشا بعودة السيادة الإسلامية إليها فقد عاد إليها سكانها الذين كانوا قد هجروها ونزحوا منها إلى الضواحي أثناء الاحتلال الإشبانى وفرسان القديس يوحنا وعادت إليها الحياة نتيجة ازدهار الحركات العسكرية بها، وانتقال بعض الجنود المشاركة إليها ضمن القوات العثمانية. وقد حرص العثمانيون على أن يجعلوا منها قاعدة بارزة لأسطولهم، وانصبت فيها الغنائم والسبايا والأسرى. وعادت من جديد إلى الاتصال بالمدن الإسلامية. وقد انصرف اهتمام «درغوث» فى تقوية وسائل الدفاع عن المدينة فعمل على تدعيم أبراجها فأقام «برج التراب» على الجانب الشمالى الغربى من سور المدينة الأصيلى، كما أنشأ مسجده المعروف فى عام ١٥٥٤م والذى لا يزال قائما حتى الآن، وبنى لنفسه قصرا كبيرا كما أنشأ دارا للبارود لا تزال آثارها قائمة حتى الآن.

وعلى الرغم من الظروف الحربية التى واجهت «درغوث» فإنه استطاع تطوير مدينة طرابلس وتجميلها مستعينا فى ذلك بالأسرى الذين كانوا فى حوزته.

ونتيجة للتحصينات التى أقامها «درغوث باشا» لم يعد فرسان القديس يوحنا يفكرون فى الهجوم على طرابلس، أو التفكير فى غزوها بل اتجه فكرهم إلى تشجيع الأعمال التخريبية سواء بطرابلس أو جربة.



وبعد وفاة «درغوث باشا» تولى «يحيى باشا» الحكم فى طرابلس الغرب ولكنه لم يعمر طويلا فتولى الحكم مكانه «محمد بك» الذى ثار الأهالى ضده، ولم تتوقف ثورتهم إلا عندما تولى مكانه «علج على» الذى عمل على تحصين مدينة طرابلس وتقوية دفاعاتها، فبنى برجاً بهدف أن يكون مخزناً للبارود؛ لذلك سمي بدار البارود وخلال ذلك نشط «علج على» فى جهاد الإسبان، ورصد تحركاتهم ونقل أخبارهم للسلطان العثماني.

وخلال تلك الفترة، ورغبة من الدولة العثمانية فى الحفاظ على وجه هذا الإقليم عربياً وإسلامياً استمر الباب العالي فى إرسال فيالق الإنكشارية لتعزيز الحامية العثمانية لمنع أى هجوم قد يقع عليه من جانب الإسبان أو فرسان القديس يوحنا. كما اهتمت الدولة العثمانية بتحصين سواحل طرابلس، ونظراً لاستمرار فيالق الإنكشارية فى هذا الإقليم فقد تزوجوا من النساء العربيات، وامتلكوا الأراضى الزراعية وأشجار النخيل، وكان حصيلة هذه الزيجات نشأة طبقة عرفت باسم «القولوغلية».

وقد تعاقب على أمر البلاد فى هذه المرحلة ولادة كانوا أقل شأنًا من الولاة العظام الذين سبقوهم إلى الحكم، كما واجه الحكام المتعاقبون سلسلة من الاضطرابات، والثورات المستمرة التى كان يثيرها الأهالى الذين كانوا يرفضون دفع الضرائب المفروضة عليهم، واستمرت الأمور على هذا المنوال حتى وصل «أحمد القره مانلى» أحد رجال الإنكشارية إلى أريكة الحكم.

قلعة الباشا



ثانياً: عهد أسرة القره مانلى

١١٢٣-١٢٥١هـ / ١٧١١/١٨٣٥م



أسس هذه الأسرة أحمد القره مانلى، وهو سليل أسرة تركية تنتمى إلى بلدة قره مانيا الواقعة جنوبى هضبة الأناضول بآسيا الصغرى، وكان يمتلك شخصية قوية طموحة واسعة الخيلة ساعدته على أن يتغلب على كثير من المصاعب التى تعرض لها. فقد وقف موقف المتفرج من الخلافات التى كانت قائمة بين الباشا والديوان وجند الإنكشارية والقولوغلية، وأظهر عدم انحيازه لأى فريق، حتى فاز برضاء الجميع وتمكن من نيل رضا العديد من الجند الإنكشارية وأعضاء الديوان بل ومعظم أعيان طرابلس حتى أجمعوا على توليته واليا على طرابلس ١١٢٣هـ / ١٧١١م بدلا من الوالى المعين من قبل السلطان، والذى كان غائبا عن البلاد وقتذاك. ومع ذلك فقد ظلت الصعوبات تواجه «أحمد القره مانلى» فى الخارج والداخل، فمن الخارج أرسلت الدولة العثمانية حملة لتأديبه، ولكنها فشلت فى مهمتها مما جعل السلطان «أحمد الثالث» يصدر فرمانا بثبته فيه فى حكم طرابلس ومنحه لقب الباشوية، كما جعل حكمه وراثيا فى أسرته.

أما فى الداخل فقد تمكن من القضاء على فتن الضباط الإنكشارية الطامعين فى الحكم والراغبين فى بقاء مقاليد الأمور بأيديهم وذلك بعد أن تخلص منهم بمكيدة دبرها لهم فدعاهم إلى حفل فى منزله الريفى ثم أمر رجاله بذبحهم.

وقد اعتمد أحمد باشا على العنصر الوطنى فى الجيش والإدارة فأوكل الأعمال الإدارية لأبناء البلاد، وجعل اللغة العربية اللغة الرسمية فيها، كما كان يتولى بنفسه قيادة الجيش للقضاء على الاضطرابات والفتن الداخلية. وقد استطاع أن يستعيد السيطرة على إقليم فزان الذى كان بعيدا عن سيطرة السلطة الحكومية، وبذلك تمكن من فتح طرق التجارة عبر الصحراء من أفريقيا، وسارت القوافل بين طرابلس والمدن الإفريقية فى جنوب وغرب القارة بطريقة منتظمة.

وقد اهتم «أحمد القره مانلى» بالأسطول وأعلن الجهاد ضد السفن الأجنبية التى لا تدفع له الإتاوة، كما قام بتدعيم سلطته وترسيخها لمواجهة كافة الاحتمالات والتهديدات التى تضمن عدم مهاجمة الشواطئ الليبية بواسطة السفن الأوروبية من الخارج، وإخماد كل محاولة لإثارة الفتن والتمرد ضد حكمه فى الداخل. . لذلك قام بإنشاء وتجديد الوسائل الدفاعية لولايته، فبدأ بتجديد أسوار طرابلس وتقويتها، وشرع فى إنشاء الأبراج، وعنى بتزويد الحصون بمدافع من عيارات كبيرة، وأرسل الأموال والهدايا إلى عاصمة الخلافة لشراء الأنواع الجيدة من الأسلحة.



وقد اتسمت علاقات «أحمد القره مانلى» مع الدول الأوروبية بالعداء بسبب مهاجمته للسفن الأوروبية فى عرض البحر المتوسط، وفرض إتاوات عليها، وكانت معظم الدول الأوروبية تخضع لشروطه ضمانا لسلامة سفنها، وكانت إنجلترا وهولندا من أوائل الدول الأوروبية التى سارعت إلى دفع الإتاوة حتى تأمن على سفنها العاملة فى البحر مما أدى إلى حصوله على الأموال الكثيرة والغنائم.

وفى عهده هاجم الفرنسيون طرابلس بثلاث عشرة قطعة بحرية ردا على الإهانات التى ألحقها البحارة الطرابلسيون بالبحارة الفرنسيين ورغبة فى إطلاق سراح أسراهم. ولكن الباشا لم يرضخ لمطالبهم رغم القصف الشديد الذى تعرضت له طرابلس من مدافع الأسطول الفرنسى.

وبالنسبة للنواحي العمرانية فقد استطاعت شخصية «أحمد القره مانلى» أن تحفر بصماتها على الحركة العمرانية تتجلى آثارها الباقية فى المسجد الجميل الذى يحمل اسمه، والذى بدأ فى بنائه عام ١٧٣١ وانتهى منه فى عام ١٧٣٧ وألحق به مقبرة ومدرسة، وفى البيوت والمخازن التى بناها فى القلعة هذا إلى جانب إمداده لمدينة طرابلس بالماء لنفع أهلها، وقيامه ببناء «فسقية» لسقى أهل السفن على البحر.



حسن القره مانلى



على القره مانلى

والحق أن أحمد باشا كان من الولاة القلائل الذين خلفوا طابعهم
المعماري على مدينة طرابلس .



ونظرا لبروز دور الأسرة القره مانلية عقدت العديد من الدول الأوروبية،
والولايات المتحدة معاهدات معها حتى يمتنعوا عن التعرض لسفنتهم في نظير
دفع الإتاوات الباهظة والهدايا الثمينة لهم مما أكد استقلاليتهم الواضحة عن
العثمانيين وأثبت أن العلاقة معهم لا تزيد عن علاقة اسمية تتسم بالولاء
للسلطان العثماني، وترتبط بالصلات الروحية مع الدولة العثمانية، واستمر أحمد باشا في حكم
ولاية طرابلس مدة ٣٤ عاما استطاع خلالها تثبيت حكم الأسرة القره مانلية في ليبيا، وتأكيد
وحدة هذه البلاد، وقد خلف «أحمد القره مانلي» في الحكم ابنه «محمد باشا»
(١١٥٨هـ/١٧٤٥م) فقد أجمع الناس عليه لما يتمتع به من سمعة طيبة، يضاف إلى ذلك أنه ورث
حكم البلاد الليبية بعد أن استقر أمرها، وزادت إيراداتها، وأصبحت مهابة الجانب من الدول
الأوروبية البحرية فقد تسارعت هذه الدول إلى عقد المعاهدات معه ودفع الإتاوات له . وكانت هذه
المعاهدات تتم دون أخذ رأى الآستانة .

ومع ذلك فلم تخل فترة محمد باشا من فتن وثورات، كان من نتيجتها اضطراب أمور
البلاد وتعرض حياة الناس وأرزاقهم للخطر، وانتشرت أعمال اللصوصية والسلب والنهب لدرجة
أن ضج الناس، واستصرخوا الباب العالي، وزاد الطين بلة انقسام الأسرة القره مانلية على نفسها
مثل فتنة «أحمد بن حسن كخيا» صهر الباشا وإخوته، ومؤامرة الألبان والأرناؤوط لخلع الباشا .
وعلى الرغم من نجاح الباشا في إخماد هذه الثورات فقد اعتلت صحته وانتهى الأمر بوفاته في ٢٤
يوليو ١٧٥٤م، وله من العمر ٤٥ سنة .

أما الحاكم الثالث من أفراد الأسرة القره مانلية فكان «علي باشا» الذي تولى أريكة الحكم
وعمره ثلاث وعشرون سنة، وكان لحداثة سنه أكبر الأثر في مشاركة قادة الإنكشارية له في
الحكم، على أن أهم الأحداث التي عصفت بحكمه تمثلت في المجاعة وانتشار الطاعون بين
الأهالي وعجز الحكومة عن دفع مرتبات الجند والأساليب التعسفية التي لجأ إليها رجال الباشا
خلال جمع الأموال من القبائل، هذا بالإضافة إلى الأحداث التي ارتبطت بالشقاق العائلي بين
أفراد الأسرة القره مانلية والخلاف بين «حسن القره مانلي» وأخيه «يوسف» الذي انتهى بمقتل الأول
واستعانة بعض أفراد الأسرة بباشوات الجزائر وتونس ثم طرد الأسرة القره مانلية من الحكم وما
صحب ذلك من صراع من أجل عودتها إليه، كل ذلك كان له أثره على الحياة العامة في البلاد،
وانتهى الأمر بصدور فرمان سلطاني بتولي «يوسف بك» أمور الولاية (١٧٩٥) بدلا من أخيه



«أحمد الثانى» الذى كان أحق منه بالولاية. ولتوضيح الوضع العام الذى كانت عليه ليبيا خلال هذه الفترة، والآثر الذى خلفته الأحداث السابقة على أوضاعها الاقتصادية والبشرية والعمرانية فإن المؤرخين يتفقون على أن مدينة طرابلس قد كانت فى أسوأ حال غداة استيلاء «يوسف باشا القره مانلى» على السلطة وكان عليه أن يواجه كثيرا من المتاعب فى سبيل تأكيد حكمه وتوفير المال اللازم لمواجهة التزاماته العامة، ومهما كان الرأى حول الطرق التى سلكها هذا الرجل فى الوصول إلى الحكم إلا أن هناك اتفاقا على أن البلاد قد نعمت بشىء من الاستقرار والانفتاح على التطور الحضارى فى عهده، مما كان له أثره على الأوضاع الاقتصادية والعمرانية بالبلاد.

وقد اهتم «يوسف باشا» بتشجيع حركة الملاحة، وإعادة تنظيم البحرية التى كانت تشكل المورد الرئيسى للبلاد، كما اهتم بمتابعة الأحداث فى البحر المتوسط والصراع القائم بين إنجلترا وفرنسا، وقام بتشجيع حركة القرصنة التى كانت تدر على خزائنه المال الذى يمكنه من تثبيت حكمه. وخلال ذلك كانت علاقة يوسف باشا بفرنسا ودية، مما يفسر لنا مساندته للحملة الفرنسية على مصر وترتيب أمر نقل الأسلحة والذخائر إليها من فرنسا بطريق ليبيا بعد تدمير الأسطول الفرنسى فى موقعة «أبى قير البحرية» مما أدى إلى استياء إنجلترا والدولة العثمانية أيضا من موقف يوسف باشا، ففى الوقت الذى كان يريد فيه السلطان العثمانى إخراج الفرنسيين من مصر نجد يوسف باشا يساعد الفرنسيين على البقاء فى مصر. ونتيجة لاستياء الدولة العثمانية من ذلك الموقف عدل الباشا عن موقفه، وحاول استرضاء السلطان مع الحرص على بقاء علاقاته الطيبة مع فرنسا. أما عن علاقة «يوسف باشا» بالولايات المتحدة فلم تكن طيبة نتيجة لتعرض السفن الأمريكية العاملة فى البحر المتوسط لاعتراض السفن الليبية، وإجبارها على دفع الإتاوات. ونتيجة لذلك حاولت الولايات المتحدة معاقبة الباشا عن طريق حصار ميناء طرابلس وضربه بالقنابل، ولكن ما حدث هو أن جنحت سفينة أمريكية تدعى «فيلا دلفيا» على الشاطئ الليبى فى ٣١ أكتوبر ١٨٠٣ فأسرها جنود «يوسف باشا» بما عليها من بحارة ورفضوا إطلاق سراحهم إلا إذا تعهدت الولايات المتحدة بدفع الإتاوات التى تفرض على سفنها.

ونتيجة لقرارات مؤتمر فيينا (١٨١٥) وإكس لاشابل (١٨١٩) بتجريم عملية القرصنة البحرية وتحريمها توقفت الدول الأوروبية عن دفع الإتاوات مما أدى إلى نضوب خزانة «يوسف باشا» مما دفعه إلى الاقتراض من الأجانب، وفرض الضرائب على الأهالى واتباع أسلوب الشدة والبطش ضد معارضيه. وانتهى الأمر بتخليه عن الحكم لابنه على فى ربيع الآخر ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

وقد بذل «علي القره مانلي» جهوده لإعادة الأمن والنظام إلى البلاد وقام بإلغاء الضرائب التي فرضها والده.

ومع ذلك فقد استمرت الثورات، نتيجة لسوء الأحوال الاقتصادية وانتشار الفتن، وعدم انتظام الأمور مما أدى في النهاية إلى القضاء على حكم الأسرة القره مانلية في ليبيا تماما في المحرم من عام ١٢٥١ هـ الموافق ٢٦ مايو ١٨٣٥، وقيام الدولة العثمانية بوضع حد لهذه الأحوال المضطربة، فهيأت لذلك حملة كبيرة مكونة من ٣٢ سفينة بقيادة «مصطفى نجيب باشا» وصلت إلى طرابلس حيث قابلهما الأهالي بكل مظاهر الحماس. وقد تمكنت هذه الحملة من الاستيلاء على كل القلاع



السفينة فيلادلفيا الأمريكية التي أسرها الليبيون





والحصون والمواقع الإستراتيجية في طرابلس وفرض الحكم العثماني المباشر على الإقليم حيث قرأ «نجيب باشا» أمام أعضاء الديوان الفرمان السلطاني بعزل «علي باشا» وبأنه يجب أن يذهب هو وأسرته ومن يريد أن يصحبه معه إلى الآستانة ثم استقبل قناصل الدول المعتمدين بالولاية، وأبلغهم بذلك، وبذلك أعلن الباب العالي نهاية الأسرة القره مانلية.

وهكذا حكمت الأسرة القره مانلية ولاية طرابلس حكما وراثيا لم تستطع خلاله تنمية أمور هذه البلاد أو المحافظة على شئونها مما أدى إلى انتشار الفوضى والثورات والحروب الأهلية والمجاعات حتى ضاق الأهالي ذرعا بحكم هذه الأسرة وتمنوا زوالها.



كرسى عرش يوسف قره مانلى مذهب

ثالثاً: عهد الولاية العثمانين

بعد انتهاء حكم أسرة القره مانلى
(العهد العثماني الثاني)



تولى شئون ليبيا فى الفترة بين ١٨٣٥-١٩١١ وهى الفترة التى يطلق عليها العصر العثماني الثاني ثلاثة وثلاثون واليا انصرف الولاية المتعاقبون خلال السنوات الأولى من هذه الفترة إلى إعادة السيطرة العثمانية المباشرة على البلاد، وتدعيم سلطة الحكومة فى مدينة طرابلس والمناطق الداخلية، هذا بالإضافة إلى تعقب شيعة الأسرة القره مانلية المعزولة.

وقد واجهت الحكومة العثمانية خلال هذه الفترة صعوبات جمة تمثلت فى الموقف المعادى من زعماء الداخل مما تطلب منها حشد قواتها للقضاء على عصيانهم وخاصة بعد خروج بعض المناطق على سلطة حاكم طرابلس فقد «اهتم نجيب باشا» أول وال عثماني بعد انتهاء الأسرة القره مانلية بتصفية الموالين لحكم هذه الأسرة أو إعلان طاعتهم للحكم الجديد، ومع أن «غومة المحمودى» أحد زعماء الدواخل قد بادر بإعلان طاعته للحكومة الجديدة، ومساندة الموقف الموالي للحكم الجديد فإن والى التركى لم يطمئن إليه وأودعه السجن، كما قام بحركات قمع واسعة النطاق فى المناطق المجاورة لمدينة طرابلس وخاصة ضد أهالى الساحل الذين رفضوا تسديد ما عليهم من ضرائب، وأظهروا رغبتهم فى التمسك بالحكم الذاتى، وأرغمهم على الاستسلام بعد أن أوقع فيهم القتل والتنكيل مما كان له أثره فى استسلام بقية المناطق المجاورة لطرابلس.

وقد سيطر على طرابلس خلال تلك الفترة جو عسكري صارم تمثل فى سياسة القوة التى سلكتها الحكومة العثمانية.

وخلال تلك الفترة ازدادت الأوضاع سوءاً بعد أن انتشر مرض الطاعون فى ليبيا، وارتفع عدد ضحاياه، مما أدى إلى هجرة معظم السكان للبلاد.

ومع كل ذلك فقد عمل بعض حكام هذه الفترة أمثال «رائف باشا» على ترقية شئون البلاد. أما الباقون فقد كان معدل ولاية الواحد منهم أقل من سنة فلا يكاد أحدهم يستقر فى ولايته حتى يصدر فرمان بعزله وتولية غيره؛ لذلك كان والى يسعى بمجرد وصوله إلى البلاد فى جمع أكبر مبالغ ممكنة من الأموال لأنه يعلم أن بقاءه فى منصبه لن يطول؛ لذلك لم يهتم الولاية بأى عمل جدى فى الولاية، كما صرفوا وقتهم فى إخماد الثورات التى اتسع نطاقها، فقد تزعم «عثمان أغا»



الثورة فى «مصراتة» وأكد «عبد الجليل سيف النصر» سيطرته على فزان، وقاد «غومة المحمودى» الثورة ضد الحكومة فى «يفرن» بالجبل الغربى، هذا إلى جانب ثورات الجند بشأن عجز الإدارة عن دفع مرتباتهم.

وقد نجحت هذه الثورات فى إجهاض محاولات الحكومة إعادة الاستقرار إلى البلاد، وزاد الطين بلة تعرض البلاد للمجاعات بسبب قلة الأمطار وانتشار الجفاف، وتوقف الحصول على الإتاوات من السفن الأوروبية.

ومع كل هذه المشاكل والصعوبات فإن بريق الأمل فى الإصلاح لم ينقطع، فقد قام بعض الولاة بعدد من الأعمال العمرانية والتنظيمات الإدارية والإنشاءات العسكرية توضع فى سجل تاريخهم. فلما تولى «على عسكر باشا» (١٨٣٨-١٨٤٢) شئون ليبيا أتم ترميم المساجد، وبناء دار جديدة للحكومة، وعندما تولى «محمد أمين باشا» الحكم (١٨٤٢-١٨٤٧) اتبع سياسة التسامح مع خصومه فأطلق سراح المعتقلين وألزم الناس بالطاعة والإذعان، وقد هيات مدة حكمه الطويل الفرصة لإجراء بعض التنظيمات الإدارية التى شملت القضاء والإدارة والشئون المالية فتم تنظيم الأقسام الإدارية فى الولاية وأنشئت المجالس المحلية، ووضعت السجلات المتنوعة، وأعيد تنظيم الضرائب من حيث فرضها وجمعها، ولعل من أبرز أعماله المتنوعة إنشاء المستشفى العسكرى بطرابلس.

وفى ولاية أحمد عزت باشا (١٨٤٨) التى تميزت بالهدوء فى بدايتها تم عمل إحصاء للسكان، كما تم زيادة عدد أفراد الحامية، وقد صرف هذا الوالى جهده إلى تحقيق التقارب مع تونس سعياً للوقوف فى وجه السياسة الفرنسية التى كانت ترمى إلى توطيد أطماعها فى الشمال الأفريقى.

وقد تميزت فترة عزت باشا بمعارضة التغلغل الأوروبى والوقوف فى وجه الأطماع الأجنبية.

وفى ولاية «محمود نديم باشا» (١٨٦٠) والتى بلغت سبع سنوات شهدت البلاد فترة من الهدوء والأمن والاستقرار وحسن الإدارة، فقد اهتم هذا الوالى بتطوير الأوضاع العامة فى البلاد، وتطوير مزارعها ومصنوعاتها. كما قام بعمل تنظيم إدارى جديد لليبيا فأنشأ المحاكم لضمان العدل والمساواة بين الأهالى، ففى عهده تم إنشاء المحاكم المدنية والجنائية والتجارية، وفى عهده أنشئت أول مطبعة فى طرابلس، وصدرت أول جريدة بمدينة طرابلس باسم (طرابلس الغرب) وكانت تصدر بالتركية والعربية، وإلى جانب ذلك فقد نظمت إدارة البريد وتم توصيل طرابلس ببعض المناطق الليبية عن طريق التلغراف وتم بناء الأسواق ودور التخزين وفى عهده تم فتح بوابة جديدة لميناء طرابلس من الناحية الغربية لعمران تلك الجهة، وتسهيلاً لسبل الاتصال بين سكان

المدينة والقرى المجاورة. كما اهتم الوالى أيضا بمحاربة بعض التقاليد السيئة فأبطل ما كان يجرى فى ليلة عاشوراء من قيام بعض الرعاع من العامة بحمل شبه رأس جمل يدورون به فى أزقة وحوارى البلاد.

وما من شك فى أن طرابلس نعمت فى عهد هذا الوالى بالكثير من الهدوء والاطمئنان، فانتعشت فيها الحالة التجارية والاقتصادية بفضل ما أبداه من رغبة فى تطويرها والنهوض بها.



وفى عهد «الفريق على رضا» (١٨٦٧) الذى جمع فى شخصه بين قيادة القوات العسكرية ومنصب الوالى تم تطوير ولاية طرابلس وتحسين أحوالها وتنفيذ بعض المشاريع الهامة مثل تسوية الطرق والمعابر فى داخل المدن وخارجها وتنظيم شؤون البريد، ومد أسلاك التلغراف برا من طرابلس إلى الخمس ثم إلى الحدود التونسية، وتشجيع حفر الآبار الارتوازية، وربط الأودية ومدها بالترع والسواقي، وتأسيس سوق العزيزية والحديقة العمومية وإنشاء الساعة التى لا تزال قائمة حتى الآن بميدان الساعة بطرابلس، والتى تعد من المعالم الأثرية الباقية التى توضح قدرة هذا الوالى على تجميل هذه المدينة وتحسين أحوالها لدرجة أنه حظى بتعاطف وإعجاب الأهالى.

وفى ولاية أحمد راسم شهدت طرابلس اهتماما واضحا وحركة واسعة من النمو والتطوير، فازداد النمو فى مبانيها، وتم تبليط شوارعها، كما قام بحفر بئر للمياه لتسهيل حصول الأهالى على الماء.

طرابلس فى العهد العثماني





والى جانب ذلك أنشأ أحمد راسم مستشفى للغرباء فى عام ١٨٨٣ كما تم فى عهده إنشاء الرصيف الذى عرف باسم رصيف سوق الثلاثاء بهدف حماية هذه المنطقة وأسواقها ومتاجرها من هيجان البحر.

لقد كان الأثر العمرانى الذى خلفه أحمد راسم باشا على طرابلس واضحاً، ولا شك فى أن أعماله العمرانية واهتمامه بمدينة طرابلس وتطويرها وتجميلها تضعه ضمن الولاة الذين تركوا أثراً فى الحياة العامة باليبييا، فقد نعمت البلاد فى عهده بتنوع من الاستقرار وشهدت تطوراً واضحاً فى كافة مرافقها، وازدهرت بها الحياة الاقتصادية والتجارية.

وجاء بعد راسم باشا، نامق باشا الذى استمر فى الاهتمام بالتجهيزات العسكرية، ووجد صعوبة فى فرض التجنيد الإجبارى، ومن الإنشاءات الهامة التى تمت فى عهده تأسيس مدرسة الفنون والصنائع وتأمين موارد المياه.

وفى عهد الوالى حافظ باشا تم العمل على تنظيم الإدارة، وعلى الرغم من ذلك فقد تعاقب على حكم ليبييا مجموعة من الولاة تفاوتت مدة حكمهم طويلاً وقصراً ومع ذلك لم يتركوا أى أثر فى الحياة العمرانية يذكر لهم.

حتى من طرابلس فى العهد العثمانى





ولعله من الطريف أن نذكر أنه بعد قيام الثورة في تركيا وسقوط السلطان عبد الحميد استقبل أهالي طرابلس ذلك بترحاب كبير ورأوا أن الفرصة سانحة لحصول بلادهم على نوع من الاستقلال فقاموا بإجراء انتخابات لاختيار ثمانية أعضاء يمثلون ولايتهم في مجلس المبعوثان بالآستانة، ولكن خاب أملهم بسبب سياسة الاتحاديين الذين اتبعوا الأسلوب المركزي في الحكم وعينوا في ليبيا موظفين غرباء لا يعرفون لغة أهل البلاد، وحاولوا فرض سياسة التتريك التي كانت إحدى السمات الأساسية لحكمهم.

وهكذا لم يرتبط الحكم العثماني في ليبيا بسياسة واضحة ومرسومة لحكم البلاد وتنميتها والأخذ بيدها، بل كان هذا الحكم في مجمله غير قادر على إدارة هذه البلاد بطريقة سليمة وخاصة أن كل هم العثمانيين كان جمع الضرائب في وقت قلت فيه الأموال في أيدي دافعيها. يضاف إلى ذلك أن الدولة العثمانية لم تقم بإصلاحات تذكر في هذه الولاية لتحسين المواصلات أو التعليم أو للقضاء على الأوبئة والاهتمام بالصحة العامة، فضلا عن ذلك فإن النظام الإداري في هذه البلاد صار موزعا بين رؤساء الأسر الكبيرة والشيوخ، وكان من هؤلاء السنوسيين الذين اختصوا بالأمور المحلية في العديد من المناطق التي قامت فيها الزوايا السنوسية وخصوصا في فترة العهد العثماني الثاني. فكان رجال الدعوة السنوسية بمثابة همزة الوصل بين العثمانيين والأهالي. فقد قبل الأهالي الزعامة السنوسية كمثلية لهم وناطقة باسمهم. واعترفت الحكومة العثمانية بالأمر الواقع وتقربت منه، فقد جاء أول اعتراف رسمي بالسنوسية في فرمان أصدره السلطان عبد المجيد الأول (١٨٥٦) سمح فيه للسنوسيين بجمع ضريبة دينية من أتباعهم، وأعطى زواياهم من الضرائب، كما ثبت السلطان عبد العزيز (١٨٦١) هذه الامتيازات وسمح بأن تكون السنوسية «حمى» يمكن للناس أن تحتوى فيه، وفي نفس الوقت كان حرص السلطان عبد الحميد (١٨٧٦) على بقاء علاقات المودة مع السنوسيين. وفي نظير ذلك تكفلت الحركة السنوسية بمهمة جمع الضرائب من الأهالي في المناطق النائية، كما اعترفت بفكرة الخلافة العثمانية والدعاء للسلطان العثماني على منابر المساجد يوم الجمعة على أساس أن الإسلام لم يفرق منذ ظهوره بين الدين والدولة؛ لذلك فإنه يحق لآل عثمان الجمع بين السلطتين الدينية والزمنية، وبذلك يصبح السلطان العثماني خليفة للمسلمين ويحق له تدبير شئون الدنيا للمسلمين إلى جانب شئون الدين.

ونتيجة لذلك عظم شأن السنوسيين، وزاد أتباعهم بين كبار رجال الدولة العثمانية وكان من أثر ذلك ازدياد سطوة السنوسية في برقة وطرابلس لدرجة أصبحت معها السلطة الفعلية دينية وزمنية بيد شيوخ الزوايا السنوسية. واستمرت الأمور على ذلك حتى ساورت السلطان عبد الحميد الشكوك في نوايا السنوسيين نتيجة لوشايات بعض الأوروبيين ضدهم لدرجة أصدرت معها الدولة



العثمانية وأمرها إلى موظفيها بجمع ضرائب على ما تنتجها أراضي الزوايا ولكن السنوسيين رفضوا ذلك بقوة مما جعل الحكومة العثمانية تعدل عن ذلك.

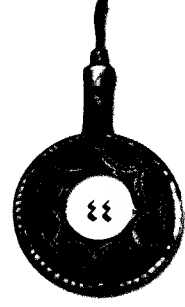
وعلى أى حال فإنه نتيجة لضعف الدولة العثمانية واضطراب أحوالها تطلعت إيطاليا للسيطرة على ليبيا ومهدت لذلك بتغلغل نفوذها الاقتصادي والثقافي فحصلت على امتياز بفتح فرع لبنك روما فى كل من طرابلس وبرقة عام ١٩٠٥ ذلك البنك الذى لم يقتصر دوره على الأعمال البنكية، بل نشط

فى عمليات الرهن والتسليف مع الأهالى، وإقراض الأموال لأصحاب الأراضي الزراعية ثم سلبها منهم، كما فتحت إيطاليا المدارس المجانية فى ليبيا بقصد نشر الثقافة الإيطالية، وأنشأت المستشفيات والملاجئ للمرضى والفقراء، وأنشأت مكتبا للبريد فى بنغازى وإلى جانب ذلك قامت بإرسال البعثات العلمية لاكتشاف المناطق الداخلية فى ليبيا ومسح أراضيها، هذا فى الوقت الذى لم تقم فيه الدولة العثمانية بأى عمل جدى لوقف التوغل الإيطالى فى ليبيا.

ولكى تبرز إيطاليا أهدافها الاستعمارية فى ليبيا بدأت بالتنديد بسياسة الأتراك فى ليبيا، وطالبتهم بضرورة إصلاح أحوال هذه البلاد، والنهوض بها. وبعد أن تهيأت الأذهان أمام سيطرة الإيطاليين على ليبيا طالبت إيطاليا الدولة العثمانية فى سبتمبر ١٩١١ بعدة مطالب لها فى ليبيا هى:

- ١- خروج العساكر العثمانية من طرابلس وبنغازى ودرنة.
- ٢- تشكيل قوات عسكرية فى هذه المناطق تحت قيادة ضباط إيطاليين.
- ٣- أن تكون إدارة الجمارك فى ليبيا تحت أيدى موظفين إيطاليين.
- ٤- أن يتم تعيين والى طرابلس بموافقة إيطاليا ورضاها.

ولم تكتف إيطاليا بذلك بل وجهت إنذارا إلى الدولة العثمانية تتهمها فيه بعدم النهوض بليبيا، وتجاهل رغائبها فيها، ومعارضة مشروعاتها هناك رغم مصالحها الحيوية فى هذه البلاد، هذا إلى جانب قيامها بتحريض الأهالى على الرعايا الإيطاليين بخاصة، وعلى الرعايا الأجانب على اختلاف جنسياتهم بعامة مما جعلهم يخشون على حياتهم، ويشرعون فى الهجرة من هذه البلاد. ونتيجة لذلك فإن الحكومة الإيطالية اضطرت حرصا على مصالحها وشرفها إلى احتلال طرابلس وبنغازى احتلالا عسكريا، وقد صدرت الأوامر إلى السفير الإيطالى فى الأستانة بالحصول على رد من الحكومة العثمانية على هذا الإنذار فى مدة أربع وعشرين ساعة وإلا فإن الحكومة الإيطالية مضطرة إلى احتلال ليبيا.



وعند تحليلنا لهذا الإنذار نجده يثير الدهشة والاستغراب ولا نجد سببا واحدا معقولا من الأسباب التي وردت فيه يدعو إيطاليا إلى القيام بهذا العمل العدائي. فهل من المنطقي أن تهدد إيطاليا باحتلال المدن الليبية لأن الدولة العثمانية لم تعمل على النهوض بهذه البلاد. وهل من المنطق أن تهدد إيطاليا بالاستيلاء على ليبيا لأن الدولة العثمانية لم تمنحها امتيازات اقتصادية، وتناقض حقوقها في هذه البلاد؟

وللإجابة على ذلك نجد أن إيطاليا استغلت ضعف الدولة العثمانية وانشغالها وسوء أحوالها في تحديدها والافتراء عليها، كما أنها أرادت أن تحول أنظار الشعب الإيطالي إلى الخارج حتى تبعده عن التفكير في مشاكل بلاده الداخلية.

وكان رد الدولة العثمانية على هذا الإنذار ضعيفا، حيث حاولت التنصل من اتهامات إيطاليا لها، وأظهرت حسن نيتها تجاه الإيطاليين ومشروعاتهم الاقتصادية في طرابلس وبرقة، ودعت إلى إجراء مفاوضات بين البلدين بهدف تجنب الحرب، وحسم النزاع بينهما بالطرق السلمية مقابل أن تعطى إيطاليا مركزا ممتازا في ليبيا، كما قامت الدولة العثمانية بإرسال برقيات إلى الدول الأوروبية تطلب منها التوسط في الأمر، ولكن إيطاليا رفضت كل هذه المحاولات، وأعلنت الحرب على الدولة العثمانية في ٢٩ سبتمبر ١٩١١، وبدأت في محاصرة طرابلس مدة ثلاثة أيام حتى سقطت بعد قتال غير متكافئ حدث خلاله مجزرة بشرية تمثلت فيها أفظع أدوار الهمجية وبعدها تم للإيطاليين احتلال الموانئ والنقط الساحلية في ليبيا في أكتوبر ١٩١١، أما باقي المناطق فقد ظلت في أيدي القوات الوطنية التي وقفت للإيطاليين بالمرصاد.

وقد واجه المجاهدون الجيش الإيطالي في معارك طاحنة استبسلوا فيها ولكن الفارق في التسليح والإمكانات كان له أكبر الأثر في حسم المعركة لصالح إيطاليا.

وبعد أن عجزت الدولة العثمانية عن مد يد العون الفعلية إلى الأهالي وفشلت قواتها في مواجهة الموقف اضطرت إلى عقد معاهدة «أوشى لوزان» مع إيطاليا والتي انسحبت بمقتضاها من ليبيا في ١٨ أكتوبر ١٩١٢ وتركتها لقمة سائغة للإيطاليين، كما تركت أهلها يقاومون الجيش الإيطالي بمفردهم مقاومة عنيفة لأكثر من ثلاثين سنة.

وبهذه المعاهدة خرجت الدولة العثمانية من ليبيا تاركة الزعامة السنوسية تقف بمفردها في مقاومة الاستعمار الإيطالي مما كان له أكبر الأثر في تطور الموقف في غير صالح الليبيين، هذ عن تاريخ ليبيا في العصر العثماني وحتى سقوطها تحت براثن الاحتلال الإيطالي، ويبقى لدينا في هذا الفصل التعرض لنظام الحكم العثماني ولأحوال هذه البلاد الاقتصادية والاجتماعية في ظله.

١- نظام الحكم العثماني في ليبيا:



كان لموقع هذه الولاية من الممتلكات العثمانية، وبعدها عن مقر السلطة أكبر الأثر في رغبة الحكومة العثمانية إلى قصر مدة الوالي مخافة أن يستقل بالبلاد، مما جعل الولاية لا يهتمون إلا بمصالحهم الخاصة لذلك لم تشهد طرابلس خلال الحكم العثماني أية سياسة متكاملة يمكن أن يطلق عليها حركة عمرانية. حقيقة أنه خلال فترات الهدوء والأمن تعاظمت بعض الأعمال العمرانية ولكنها كانت فردية؛ فقد اهتمت الدولة العثمانية بإقليم طرابلس الغرب عسكرياً ولم تهتم به مدنياً، كما اقتصرَت عناية بعض الولاية منه على بعض المدن الساحلية ولم تشمل المناطق



ساحل طرابلس في عهد قره مانلى التركى



الداخلية مما أضعف الإدارة العثمانية فى الداخل، وأدى إلى إضعاف الثقة بين الحاكم والمحكوم وتعكير صفو الحياة الهادئة فى كثير من الأحيان، وانحدار هيبة الوالى، وكثرة الفتن والثورات وخاصة فى مناطق القبائل. لقد أديرت ولاية طرابلس الغرب من قبل وال يساعده نائب يسمى «الكاهية» و«خازندار» يختص بشئون الخزينة، إضافة إلى الكتبة، والمستشارين، وقاضى الجند، والموظفين الإداريين ووكيل الجباية والخراج، وإلى جانب هؤلاء كان القضاة الذين يرسون

من إستنبول.

وقد قسمت ولاية طرابلس إلى قسمين: الأول طرابلس ويضم المنطقة الغربية وفزن، والثانى بنغازى ويضم المنطقة الشرقية. وقد مرت طرابلس بفترات قوة وفترات ضعف فعندما تكون سلطة الحكومة قوية تزدهر حالات الاستقرار وتزايد الأعمال العمرانية ويتم بناء المساجد والمدارس وغيرها، وعندما تصبح الحكومة ضعيفة تنتشر الثورات الداخلية، وتصبح السيطرة على زمام الأمور وتسخر كل الجهود لإعادة النظام. ومع كل ذلك فقد نظر الأهالى للعثمانيين نظرة حمة الإسلام الذين دفعوا عنهم شر الهجمات الصليبية سواء من الإسبان أو فرسان القديس يوحنا.

وبالنسبة للضرائب وطريقة جبايتها فقد تم تنظيمها وفقا للأعراف السائدة، والطرق المتفقة مع الشريعة الإسلامية، فطبقت ضريبة العشر، والخراج، والمكوس الجمركية، والضريبة الشخصية وضريبة الأملاك على العقارات والدواب.

وإلى جانب ذلك فقد شكلت غنائم الجهاد والحروب البحرية ركنا أساسيا فى اقتصاديات البلاد، فكان المجاهدون المسلمون يغيرون على السفن الصليبية، ويوزعون ما يغنمون منها بعد اقتطاع الخمس للحكومة.

٢- مظاهر الحياة الاقتصادية فى ليبيا خلال الحكم العثمانى؛

أ- الزراعة

انقسمت الفلاحة فى ليبيا إلى قسمين: قسم يشمل أصحاب البساتين الكبيرة والأرضى المجاورة لطرابلس وأصحاب الآبار والمياه، وكان هؤلاء يتقنون الزراعة وخدمة الأرض ويزرعون الحبوب بكميات وافرة كلما توافر المطر، وكان إنتاجهم يزيد عن حاجات الأهالى، ويصدر الفائض منه إلى موانئ إسبانيا عن طريق البحر. وإلى جانب ذلك فقد كان هؤلاء يزرعون كميات وافرة من الثمار وأنواع الفاكهة والحمضيات وأنواع عديدة من الزيتون.



أما القسم الآخر وهم أصحاب الأراضي من العرب الذين يأنفون العمل بالزراعة مع أن أراضيهم كانت جيدة وفي غاية الخصب، ونظرا لعدم تطوير أساليب الزراعة البدائية في ليبيا وغيبة سلطة الحكومة وعدم اهتمامها بأمور الفلاحين مال العديد من الأهالي إلى التجارة أكثر من ميلهم إلى الزراعة.

ب- التجارة الداخلية

كان يوجد بمدينة طرابلس عدة أسواق نذكر منها:

- سوق الربع وكان يعد أشهر الأسواق بالمدينة، وهو على شكل أربعة صفوف، وعلى كل جانب من هذه الصفوف أقيمت دكاكين وبسطات متراصة تحوى مختلف السلع والبضائع مثل اللؤلئى والذهب والجواهر والتوابل والعطور النادرة وغيرها من المنتجات الشرقية.

- سوق النخاسة وكان يباع فيه العبيد السود والإماء الرقيقات.

- سوق البن وهو مكان مكتظ بالمقاهى ولا يقدم فيه غير شراء القهوة، وكان يقصده الأتراك غالبا ليرتشفوا فيه بعض فناجين القهوة.

- سوق الترك وكان يقوم التجار الأتراك والعرب فيه ببيع بضائعهم فى متاجرهم الصغيرة به، وهى سوق صغيرة بها دكاكين ذات واجهات زجاجية يستطيع المرء أن يشتري فيها معظم ما يريد. ومع أن طبيعة هذا السوق شرقية فإن أغلب الحاجيات المعروضة للبيع كانت أوروبية الصنع.

- سوق الترزية وفيه يركض النساجون لبيع أقمشتهم حيث يجرى المزاد العلنى، وفيه يجلس اليهود والمالطيون لخطابة وبيع الأنسجة المختلفة.

وإلى جانب ذلك فقد كانت هناك أسواق للبقالة والملابس النسائية والحريرية والأواني النحاسية والحدادة والنجارة والخبز والخضار والنعال والبنادق والمصوغات الذهبية والفضية، هذا بالإضافة إلى السوق الأسبوعية المسماة باسم سوق الثلاثاء والذي كان يجتمع فيه العديد من الأهالي من أجل البيع والمبادلة وعقد الصفقات.

ج - التجارة الخارجية:

وعلى الرغم من أن التجارة الخارجية فى هذه الفترة كانت محدودة، فقد ظلت مدينة طرابلس على صلتها البحرية ببعض المدن الأوروبية وخاصة إيطاليا، كما ظلت أيضا محطة رئيسية لقوافل الحجيج الكبيرة الوافدة من الغرب إلى الشرق، والعائدة من الغرب إلى الشرق. وقد كان وصول هذه القوافل الكبرى إلى طرابلس من المشاهد الرائعة السنوية، كما كانت إقامتها عدة أيام

بها فرصة لنشاط علمي وتجاري كبير حيث كانت تشتري الحرير الدمشقي الإيطالي والمصنوعات الزجاجية البندقية وغيرها من المستوردات المتوافرة في أسواق طرابلس، وتبيع ما تحمله من خيوط القطن والبن والعقاقير والتوابل وغيرها من الأشياء المطلوبة من الشرق والغرب وكان الميزان التجاري مع أوروبا في عهد أسرة القوه مانلية يميل غالبا لصالح طرابلس، إذ إن قيمة صادراتها كانت تزيد بواقع الثلث عن الواردات.



وإلى جانب ذلك فقد كان هناك نشاط تجاري مع بعض المناطق الأفريقية أمثال تومبكتو وبورنو، فقد كان يأتي منهما بعض المصنوعات اليدوية منها البسط والأحزمة الحمراء، كما كان يجري تصدير الصوف الممتاز وجلود الماعز والضأن المدبوغة، والفواكه المجففة وبعض التوابل. هذا إلى جانب القمح والشعير والأبقار والأغنام.

د - الصناعة:

مارس السكان الصناعة التي كانت متوارثة من العهود السابقة وقد برزت في ولاية طرابلس الغرب صناعة المنسوجات والدباغة وكانت لها أسواقها الرائجة داخليا وخارجيا.

أسواق طرابلس بليبيا في العهد العثماني



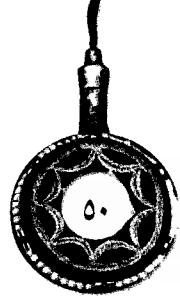


القوافل التجارية في أسواق ليبيا



الكتاب وأحد الدروس الدينية

٣- مظاهر الحياة العلمية والثقافية في ليبيا خلال الحكم العثماني؛



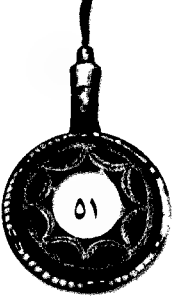
من الصعب التحدث عن حياة علمية وثقافية مزدهرة في المرحلة المعروفة باسم العهد العثماني الأول وهي المرحلة التي تمتد من استرداد طرابلس من الإسبان ١٥٥١ حتى قيام الأسرة القره مانلية، فتؤكد المصادر عدم الاهتمام بأى نوع من أنواع النشاط الثقافى والعلمى خلال هذه الفترة، وخاصة أن الحكام أنفسهم كانوا من طبقة لا صلة لها بالعلم وإنما كانوا فئة من المغامرين والباحرة الذين تمكنوا من الوصول إلى مراكز السلطة، وقد أدى إهمال شأن العلم والعلماء إلى انحدار المستوى الفكرى بين الأهالى الذين سيطرت عليهم الخرافات، ومالوا إلى التصوف، والاعتقاد فى كل من ادعى الولاية بحق أو بغير حق، ومع ذلك فقد كان للكتاتيب والزوايا دورها فى نشر التعليم الدينى، وبالنسبة لعصر الأسرة القره مانلية فقد بنى أحمد القره مانلى مدرسة بجوار مسجده كانت ذات أثر ملموس فى إنعاش الحياة العلمية فى البلاد.

وبالنسبة لمظاهر النهضة العلمية خلال العصر العثماني الثانى فتنحصر فى جهود أحمد باشا راسم فى تطوير حركة التعليم والوقوف فى وجه المدارس الأجنبية من إيطالية وفرنسية والإرساليات التى كانت تسعى إلى اجتذاب العناصر المحلية وصبغها بثقافتها.

وقد اشتهر من فقهاء الإسلام فى طرابلس خلال هذه الفترة الفقيه أبى على الحسن بن موسى بن معمر الهوارى الطرابلسى، وأحمد بن عبد الحميد اليربوعى، كما تنحصر فى جهود نامق باشا الذى تأسست مدرسة الفنون والصنائع فى عهده، وصدرت فى عهده جريدة الترقى لصاحبها «الشيخ محمد البوصيرى» ومجلة الفنون لصاحبها «داود أفندى» وقد حملت هذه الصحف لمحات من الروح الثقافية التى كانت سائدة بين المثقفين فى ذلك الوقت، وعبرت إلى حد كبير عن المشاكل والقضايا التى تشغلهم وأسهمت بشكل واضح فى تطوير الحركة الثقافية فى البلاد.

وفى جهود الوالى حافظ باشا الذى شهد تطور التعليم فى عهده دفعة كبيرة إلى الأمام فأسس دارا للمعلمين، ومدرستين كبيرتين، ومدرسة للبنات، وإلى جانب ذلك فقد أسس العديد من المدارس الابتدائية فى بعض المناطق الليبية.

ولم تقتصر مظاهر الحياة الثقافية والعلمية على الولاة العثمانيين بل قامت إيطاليا بإنشاء العديد من المدارس وتمويلها فأنشأت مدرسة فنية تجارية عالية، ومدرستين ابتدائيتين واحدة للبنين، وأخرى للبنات، وروضة أطفال للبنين وأخرى للبنات، وكانت للجالية اليهودية أيضا مدارسها.



وهكذا يتضح أن كل محاولات الدولة العثمانية لتنظيم شؤون ليبيا لم تؤت كلها بالمرجو منها ويرجع ذلك لعدة أسباب نذكر منها:

١- أن العثمانيين سيطروا على المناطق الساحلية في ليبيا ولم يهتموا بالدواخل، وعلى هذا أهملت المناطق الداخلية ولم تلق من الحكومة العثمانية اهتماما واضحا.

٢- أن أغلب مدة الولاة العثمانيين في ليبيا كانت قصيرة لذلك انشغل معظمهم بتحقيق مصالحهم الذاتية دون الاهتمام بمصالح الأهالي.

٣- كثرة الحروب الداخلية وخاصة في عهد الأسرة القره مانلية وانتشار الأوبئة وخاصة مرض الطاعون، وعدم نجاح الحكومة في السيطرة عليه، وخاصة أن اهتمامها بالنواحي الصحية كان ضئيلا.

٤- الإجحاف في فرض الضرائب على الأهالي، وسوء طريقة تحصيلها منهم.

هذا إلى جانب أن العثمانيين لم يتمكنوا من خلق روح الولاء لهم في ليبيا وخاصة أن أهل ليبيا تمسكوا بالولاء للروح العربية بدلا من الولاء للعثمانيين وخاصة أن بلادهم تعرضت للكثير من حالات النهب على يد الولاة العثمانيين والمقربين منهم، ومع كل ذلك فقد استفاد أهل هذه الولايات في تقوية الحياة الدينية الإسلامية وخاصة أن الحكام العثمانيين حافظوا على المشاعر الإسلامية، للمواطنين العرب المسلمين فشاركوهم في الاحتفالات الدينية، ومراعاة الشعائر الإسلامية هذا بالإضافة إلى المحافظة على عروبة وإسلام هذه المناطق من الأطماع الصليبية.

الفصل الثالث تونس تحت الحكم العثماني



كانت تونس الخضراء مقرا للولاة العرب في المغرب، كما مثلت دورا بارزا خلال حكم الأغلبية فالعبيديين فالحفصيين.

وبعد أن أدار القلک دورته، وكثر الزمن عن أنيابه تنازع تونس الفوضى، وأصبح الضعف والتفكك السياسى إحدى سماتها البارزة وخاصة بعد اعتلاء «محمد بن الحسن الحفصى» العرش فى عام ٨٩٩هـ/١٤٩٣م حيث خرجت مدينة القيروان والعديد من المدن من تحت سيطرته، وفى أعقاب وفاته تنازع الإسبان والعثمانيون السيطرة عليها، وتمكن الإسبان من الاستيلاء على بعض ثغورها.

وبعد أن دخلت الجزائر فى حوزة العثمانيين كان من الضرورى أن تكون وجهة الأسطول العثمانى تونس لتكون كقاعدة عمليات إضافية للعثمانيين وخاصة أن الإمبراطور شارل الخامس ملك إسبانيا كان قد تحالف مع فرسان القديس يوحنا فى مالطة وطرابلس ضد المسلمين.

مسجد سيدى عقبة بن نافع بالقيروان





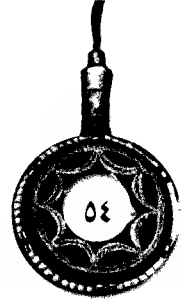
ونتيجة لذلك رأى السلطان سليمان القانوني أنه من أجل تأمين قواعد قواته في البحر المتوسط، وترسيخ وجودها في الجزائر لا بد من السيطرة على تونس، وشجعه على ذلك أن أحد المطالبين بعرش الحفصيين في تونس قد لجأ إلى الأستانة طالبا المساندة العثمانية لاستعادة عرشه. وبعد أن هبأ السلطان الأمر لذلك استدعى «خير الدين بربروسا» إليه في إستانبول في عام ٩٤٠هـ/١٥٣٣م، وعهد إليه بإعداد العدة لفتح تونس واسترجاعها من أيدي الإسبان، وتحويلها إلى ولاية عثمانية قبل أن يسبقه الإمبراطور شارل الخامس

في الاستيلاء عليها. وفي أعقاب حصول بربروسا على الدعم الكامل والإمدادات اللازمة من السلطان توجه بالأسطول العثماني المؤلف من ثمانين سفينة وثمانية آلاف جندي إلى منطقة «بنزرت» في غرب تونس حيث حظى هناك باستقبال طيب من الأهالي، ومن «بنزرت» توجه الأسطول العثماني إلى منطقة «حلق الوادي» في عام ٩٤١هـ/١٥٣٤م ودخل «خير الدين» بقواته إلى العاصمة التونسية التي تركها حاكمها «الحسن الحفصي» وفر هاربا مستنجدا بأعراب الصحراء. وفي أعقاب ذلك أعلن «خير الدين» نهاية حكم الحفصيين، كما أعلن تبعية تونس للدولة العثمانية، ووجوب الطاعة له بحكم كونه ممثلا للسلطان العثماني مما قلب موازين الأمور، وزاد من حدة الصراع الحربي بين العثمانيين والإسبان الذين كانوا يدركون أهمية تونس العسكرية، وتحكم موانئها في المواصلات البحرية في منطقة البحر المتوسط، وتوسطها بين الجزائر وطرابلس، وقربها من إيطاليا، ومجاورتها لجزيرة مالطة. ومع كل



خير الدين بربروسا

ذلك فإن الأمر لم يستقر لخير الدين تماما فسرعان ما واجه العديد من المشاكل من أهالي تونس الذين تمردوا عليه نتيجة للتنظيمات التي أدخلها في بلادهم. ومن أجل حفظ النظام والأمن وزع «خير الدين» قواته في كافة أنحاء البلاد. وبينما كان «خير الدين» يوطد سلطانه في تونس لجأ «الحسن الحفصي» إلى «شارل الخامس» ملك إسبانيا طالبا العون ضد «خير الدين» والعثمانيين. وقد استجاب «شارل الخامس» لمساندة «الحسن الحفصي»، وكلف قواته بوضع الخطط العسكرية للاستيلاء على تونس واستعادة التحكم في المواصلات البحرية في البحر المتوسط.



وفى ذى القعدة ٩٤١هـ/ مايو ١٥٣٥م أقلعت حملة عسكرية من برشلونة مكونة من ٤٥٠ سفينة، ٢٦٥٠٠ رجل، واتجهت إلى تونس حيث انضم إليها «الحسن الحفصى» بثمانية آلاف رجل وعلى الرغم من المقاومة الشديدة التى واجهتها قوات شارل فقد تمكنت من الاستيلاء على تونس، مما اضطر «خير الدين» إلى الانسحاب إلى الجزائر.

وبعد أن دخل «الحسن الحفصى» مدينة تونس أباح البلاد لعمليات السلب والنهب والانتقام لمدة ثلاثة أيام، وفى أعقاب ذلك وقع «الحسن الحفصى» مع «شارل الخامس» معاهدة تخرى خلالها عن «حلق الوادى» و«قرطاجنة» و«مدن عنابة» و«بنزرت» و«المهدبة» للإسبان، كما منحهم حق الإقامة والتجارة وممارسة شعائرهم الدينية دون أى تضيق.

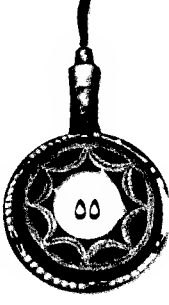
وبذلك أصبحت تونس تحت السيادة الإسبانية المطلقة، وتولى «الحسن الحفصى» حكمها باسم شارل الخامس مما كان له أثره السلبى لدى العثمانيين ومجاهدى شمال أفريقيا.

وقد رد «خير الدين» على ذلك بغارة مفاجئة على «جزر البليار» واستولى منها على ستة آلاف أسير وعاد بهم إلى قاعدته فى الجزائر.

وخلال ذلك ثار أهالى تونس على بنى حفص لتواطؤهم مع «الإمبراطور شارل الخامس» واندلعت عدة ثورات داخلية ضدهم اضطر بعدها «الحسن الحفصى» إلى الرحيل عن تونس طالبا المساعدة من أوروبا، وفى هذه الأثناء ظهر قائد بحرى من العثمانيين هو «درغوث باشا» واستطاع أن يتخذ من طرابلس قاعدة عسكرية من قواعد الجهاد الدينى البحرى فى شمال أفريقيا، واستولى على ميناء قفصة فى عام ١٥٥٦م وتوغل فى الداخل حتى وصل القيروان واحتلها، وأقام فيها حامية فى عام ١٥٥٨م، ولكن ظل الإسبان يسيطرون على سواحل تونس بمعاونة عملائهم من الحفصيين.

وخلال ذلك رأى السلطان سليمان القانونى ضرورة الاستيلاء على مالطة نظرا لأهميتها فى الصراع العسكرى بين العثمانيين والإسبان حول تونس، فأرسل أسطولا ضخما يحمل ثلاثين ألف جندى تحت قيادة «مصطفى باشا» لمحاصرة الجزيرة، ولكنه لم يتمكن من دخولها. فبعد حصار أربعة أشهر تكبد العثمانيون خسائر كبيرة فى الرجال والعتاد، وارتدوا على أعقابهم.

واستمرت الأحوال فى تونس كما هى حتى تولى «علج على» أريكة الحكم فى الجزائر فقاد حملة لتخليص تونس من الحكم المتعاون مع الإسبان نجح خلالها فى هزيمة القوات الحفصية ودخول تونس فى نهاية عام ٩٧٧هـ/ ١٥٦٩م حيث أخذ البيعة للسلطان العثمانى.



ونظراً لأهمية موقع تونس عمل «علج على» على تقوية حاميتها قبل مغادرته لها فترك بها جيشاً مكوناً من خمسة آلاف رجل موزعين على عدة كتائب سميت بالأوجاق يحكمها جميعاً قائد باسم «أوجاق باشي» كما تم تعيين القائد «رمضان» حاكماً عاماً لتونس، وبعدها غادر «علج على» تونس متوجهاً إلى الجزائر في رمضان ٩٧٩هـ / ١٥٧٠م.

وبعد معركة ليبانتو البحرية ٩٧٩هـ / ١٥٧١م التي هزم فيها العثمانيون ودمر أسطولهم سارعت إسبانيا للاستيلاء على تونس ونجحت في ذلك وخاصة أن حاميتها كانت قليلة العدد بالنسبة للقوات الإسبانية، كما استباح الإسبان «جامع الزيتونة» ونهبوا خزائن الكتب الموجودة به. ونتيجة لذلك أرسلت الأسبانية أسطولاً مكوناً من ثلاثمائة مركب مشحونة بالجنود، لاستعادة تونس وإحياء روح الجهاد بين أهلها.

وقد تمكن «سنان باشا» والقبطان «علج على» من استردادها في عام ١٥٧٤م، وإبادة الحامية الإسبانية هناك، وإنهاء حكم الحفصيين المتعاونين معهم. وبذلك استطاعت الدولة العثمانية تحرير تونس من الإسبان، وإعادتها إلى رحاب الكتلة الإسلامية.

وقبل أن يغادر «سنان باشا» تونس عمل على تنظيم شئونها؛ وكان من أهم تنظيماته توفير قاعدة عسكرية تتمركز بها فترك أربعة آلاف جندي إنكشاري ممن كانوا برفقته لحماية هذه البلاد، كما كون فيها إدارة كانت فرقة الإنكشارية مدار قوتها، وأعضاؤها من المجلس الذي يرأسه الباشا ممثل الدولة العثمانية يساعده ديوان استشاري مكون من كبار الضباط والمسؤولين، وعلى رأس كل هؤلاء الباشا الذي كان يطلق عليه الأغا أو الباي، وبعد أن نظم «سنان باشا» أمور تونس غادرها إلى إستانبول ومنذ ذلك التاريخ تنابح على حكم تونس عدد كبير من البايات كان أشهرهم «عثمان باي» الذي حاول النهوض بالبلاد و«يوسف باي» الذي نهض بالنواحي التعليمية.

وظلت تونس يحكمها الولاة حكماً مباشراً، ويتوارثها أبناؤهم أحياناً، وخلال الربع الأخير من القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر شهدت ولاية تونس اضطرابات ناتجة عن التنافس بين القادة على الاستئثار بالسلطة، وزاد من هذه الاضطرابات قيام حرب بين ولايتي تونس والجزائر ثم التنازع على الحكم في تونس واستنجد أفراد الأسرة المرادية بالجزائريين.

وفي وسط هذه الاضطرابات تمكن «حسين بن علي» أحد رؤساء الجند من الاستيلاء على الحكم في عام ١٧٠٥م وتأسيس الأسرة الحسينية التي حظيت بترحيب الأهالي وقواد الجند. وقد



جامع الزيتونة بتونس



مسجد يوسف باي

استطاع «حسين بن علي» أن يعيد هيبة الحكومة، ويقضى على نفوذ العصبية المسلحة، وأنشأ جيشاً قوياً.

وتصرف البايات الحسينيون كحسنيين في شئونهم عن الدولة العثمانية، فعقدوا المعاهدات وأعلنوا الحرب دون الحصول على موافقة السلطان، واكتفى السلطان بالولاء الاسمي وبالنداء له في المساجد خلال خطبة الجمعة وضرب السكة باسمه.

وفي أوائل القرن التاسع عشر بدأت الدول الأوروبية تعقد مع تونس علاقات تجارية وسياسية، وأخذ البايات يسرون في طريق الإصلاح.

ونتيجة لبذخ بعض البايات وانغماسهم في الترف ومحاوله ظهورهم بمظهر الحكام العصريين واجهت تونس مصاعب مالية، وتراكت الديون عليها. وعلى سبيل المثال

نذكر أنه في عصر «أحمد باي» ١٨٣٧-١٨٥٥ أنفق الكثير من الأموال في بعض المشروعات العمرانية والإصلاحات، وفي عمليات البذخ والترف واقتناء التحف مما أدى في نهاية الأمر إلى التوسع في الاستدانة، ووقوع تونس فريسة في أيدي الدول الأوروبية وإقحام الأجانب في شئون البلاد الداخلية بحجة القيام بالإصلاحات التي أرادها الباي، وإجبارها على إصدار ما يسمى «بعهد الأمان» الذي أعطت معظم نصوصه مزايا عديدة للأجانب منها حق العمل والملكية في تونس. حقيقة أن هذا العهد شمل في نصوصه العديد من المنافع، ولكن ضرره على التونسيين كان أكثر من نفعه.





وبعد أن قررت فرنسا الاحتفاظ بالجزائر أزداد عزمها على احتلال تونس
رغبة منها في منع قيام نظام في تونس يهدد احتلالها للجزائر. وقد شجعها
على ذلك تأييد كل من ألمانيا وبريطانيا لها. فقد رغب المستشار الألماني
«بسمارك» في إبعاد فرنسا عن التفكير في هزيمتها في الحرب السبعينية وصرف
أنظار الفرنسيين عن الألزاس واللورين، وعن فكرة الانتقام لهزيمتهم بتأييد
جهود فرنسا الاستعمارية خارج أوروبا.

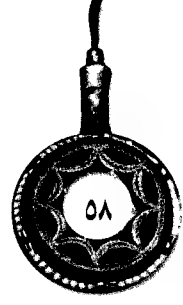
أما عن إيطاليا فإنها اعترضت على تغلغل النفوذ الفرنسي في تونس وقاومته، وبدأت حملة
دعاية قوية ضد فرنسا وخاصة أن تونس كانت محط أنظار الإيطاليين وخاصة أن هناك معاهدة بين
إيطاليا والباي عقدت في عام ١٨٦٨ كان من أهم بنودها صون مصالح الإيطاليين في تونس
والاحتفاظ بجنسيتهم هناك يضاف إلى ذلك أن المسافة بين صقلية الإيطالية وتونس لا تزيد على
سبعين ميلاً.

ولما بدا لفرنسا ضرورة الإسراع لاحتلال تونس بحجة أنها امتداد طبيعي للجزائر، اتخذت
من عبور القبائل التونسية لحدود الجزائر ذريعة لضم تونس إليها. فأرسلت قواتها في مايو ١٨٨١
إلى قرب العاصمة التونسية، وأعلنت أن غرضها هو إقرار النظام، ولكنها ما كادت تصل إلى
العاصمة حتى أجبرت الباي على عقد «معاهدة باردو» في ١٢ مايو ١٨٨١ والتي أعلن الفرنسيون



سوق النسوجات بتونس

فى أعقابها الحماية على تونس بحجة المحافظة على الأمن ورعاية حسن الجوار .
وإلى جانب ذلك فقد كبلت فرنسا تونس بالأغلال وأصبح المقيم الفرنسى فى
تونس هو صاحب الكلمة العليا ، وتولت فرنسا تمثيل تونس ، ورعاية مصالحها
فى الخارج .



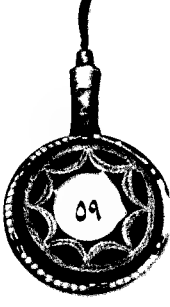
وقد شملت الحماية الفرنسية جميع المرافق فى تونس ، فانتشر الموظفون
الفرنسيون فى المراكز الحكومية بتونس كما تحولت الكثير من الأراضى الزراعية
إلى إقطاعات تمنح للمستوطنين الفرنسيين ، وإلى جانب ذلك قام الفرنسيون بتجنيد المواطنين
التونسيين وإعطائهم الجنسية الفرنسية ، كما حاولوا قطع صلاتهم الثقافية بالعالم العربى ،
وبحضراتهم الإسلامية وذلك بتأسيس نظام تعليمى يقتلع الشبان من جذورهم الثقافية . ونتيجة
لذلك بدأت الحركة الوطنية فى تونس فى شكل حركة إسلامية ، وكانت «مدرسة الزيتونة» معقلا
لمقاومة السياسة الفرنسية ، كما بقى مسجدها حارسا للتراث العربى الإسلامى بالإضافة إلى أنه ظل
مركزا ثقافيا ودينيا .

وظلت فكرة تقوية الروابط مع الجامعة الإسلامية التى كان يرددها السلطان العثمانى «عبد
الحميد» ملتقى أفئدة التونسيين ، ثم تبلورت الحركة الوطنية بعد ذلك حتى اضطرت فرنسا إلى
الجلء عن تونس والاعتراف باستقلالها فى ١٧ مايو ١٩٥٦ .



تمت أول محاولة لتنظيم إدارة تونس على يد «سنان باشا» عقب فتحها عام ١٥٧٤م ، وكان
قاعدة هذه التنظيمات هو الجيش الإنكشارى . فقد ترك سنان باشا أربعة آلاف جندى إنكشارى فى
تونس لحمايتها ، وأسند حكمها إلى باشا تابع للجزائر بلقب أمير الأمراء . وكان «حيدر باشا» أول
أمير للأمراء تونس وكان يسانده ديوان للمشورة . كما استحدث «سنان باشا» منصب أمير اللوء
بهدف حفظ الأمن ، وعين قاضيا للأحكام الشرعية ، كما عين جابيا يلعب بالباى .

وإلى جانب ذلك فقد قسمت تونس إلى ولايات ومناطق عسكرية عين على رأس كل منها
ولاء عسكريين . ولكن هذا النظام لم يستمر طويلا فسرعان ما سيطر الجند على الأمور ، وقاموا



بذبح أعضاء الديوان وإنهاء حكم أمير الأمراء، واستحداث نظام الدايات الذي استمر قائما في تونس حتى عام ١٦٤٠م، وبعدها استطاع أحد حكام الأقاليم وهو «مراد بك» أن يخضع حكومة الداي لنفوذه ويقوم بتأسيس «الأسرة المرادية» وأن يحصل على لقب باشا من الباب العالي. وقد ظلت هذه الأسرة تحكم تونس حتى عام ١٧٠٢ حتى تمكن «حسين علي» أحد ضباط الإنكشارية من القضاء على هذه الأسرة، وتأسيس «الأسرة الحسينية» التي بدأ حكمها في عام ١٧٠٥ واستمر حتى عاصر مرحلة الاحتلال الفرنسي لتونس، ومما يذكر لهذه الأسرة أنها حافظت على الطابع العثماني في الحكم، من حيث الاعتماد على طبقة الإنكشارية، واتخاذ المذهب الحنفي مذهبا رسميا بدلا من المذهب المالكي الذي يتبعه معظم الأهالي.

وعن موارد الدخل في تونس وطرق الصرف منها، فلم تفرض الدولة العثمانية على تونس أموالا تدفع لخزيتها كما كان يحدث مع باقي الولايات، بل كان كل ما يفرض عليها هو إرسال كمية من الزيت بقصد إنارة المسجد الكبير في الجزائر.

وكانت الضرائب التي تجبى من الأهالي تستخدم في الصرف على مصالح الولاية، وعلى أوجه الإنشاء والتعمير والرواتب والمخصصات، وتجهيز الحملات.

مظاهر الحياة الاقتصادية في تونس خلال الحكم العثماني؛

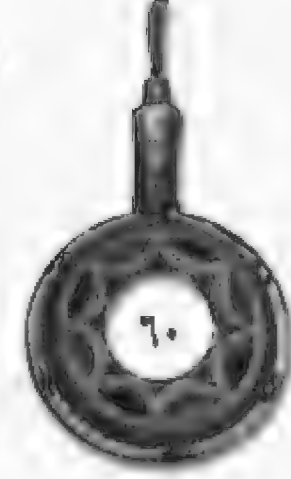
تمثلت هذه الحياة فيما يقوم به السكان من أعمال الزراعة والصناعة والتجارة وبصورة عامة يمكن القول أن تونس كانت تعتمد على الزراعة أكثر من غيرها من الولايات الأخرى وخاصة أن طبيعتها المناخية وتربتها الصالحة للزراعة قد ساعدت على ذلك. وقد ارتبطت الزراعة في تونس بطبيعة ملكية الأرض وتقسيمها؛ فكان هناك الأراضي الخصبة المحيطة بالمدن، وكان هناك الأراضي التي تصدر من القبائل وتمنح لكبار الموظفين، كما كان هناك الأراضي التابعة لقبائل معينة تمارس فيها نشاطها الزراعي والرعي.

وكانت الحبوب والخضر والفواكه أهم منتجات تونس وقد ساهمت هذه المحاصيل بنصيب كبير في حركة التجارة الداخلية والخارجية. فقد نشطت حركة التجارة بين الولايات المغربية وبعضها البعض.

وبالنسبة للصناعة فقد تميزت تونس بصناعة المنسوجات الحريرية والنقش على الرخام والجبس.

مظاهر الحياة العلمية والثقافية في تونس خلال الحكم العثماني:

شهدت تونس خلال العصر العثماني نفس المظاهر التعليمية والثقافية التي كانت موجودة قبله، فقد تم الاهتمام بعلوم القرآن والفقه والسنة النبوية والأدب والنحو والصرف وكان لجامع الزيتونة اليد الطولى في ذلك. كما شهدت هذه الفترة انتقال العلماء من منطقة لأخرى.



وكان نظام الكتائب النظام السائد خلال هذه الفترة وكان التلاميذ يتلقون فيه العلوم الدينية وأصول النحو واللغة العربية.

وكان يطلق على الكتاب في المناطق الحضرية كلمة «مسيد» وهي تحريف لكلمة مسجد، وكان يوجد ذلك «المسيد» قرب الجامع وأحيانا يكون جزءا منه. ويوجد كل من المسجد والمسيد في كل حي عند نهاية الشارع وتقاطع الطرق، ويكون على مكان مرتفع نظرا لرفعة شأن القرآن الذي يتعلمه التلاميذ فيه.

وإلى جانب ذلك فقد أسس الحفصيون في تونس العديد من المدارس التي ساعدت على إحياء المذهب المالكي.

ومن أبرز علماء تونس خلال هذه الفترة «الشيخ محمد بن أبي الفضل خروف الأنصاري التونسي» (ت ٩٦٦هـ/ ١٥٥٨م) ومحمد بن سلامة خطيب جامع الزيتونة في تونس (ت ٩٩٣هـ/ ١٥٨٥م).



أحد المساجد الصوفية

القديمة - تونس



الفصل الرابع العثمانيون ومراكش

إن مراكش ذلك القطر العربي الإسلامي الذي يحرس الجناح العربي في الغرب من الوطن العربي تسلمت زمام الحكم فيه أسرة شريفة هي الأسرة السعدية منذ أوائل القرن السادس عشر واستمرت تحكم حتى منتصف القرن السابع عشر.

وعلى الرغم من نجاح العثمانيين في الاستيلاء على الجزائر وليبيا وتونس، وبالرغم من

موقع مراكش المهم عسكرياً بالنسبة للعثمانيين وخاصة أن سواحلها تطل على البحر المتوسط والمحيط الأطلنطي، كما أنها تقترب من إسبانيا من ناحية بوغاز جبل طارق. فقد ظل هذا الإقليم بمنأى عن السيطرة العثمانية التي حاولت إدماجه في بقية أقاليمها كما حدث لبقية أقاليم العالم العربي، ولكن مراكش استطاعت الاحتفاظ بشخصيتها الإقليمية، ووقفت بإصرار ضد الأطماع التي هددها سواء من جانب العثمانيين أو الإسبان لفترة طويلة. وفيما يلي نعرض لأسباب ذلك.



السفينة الأمريكية



فبعد أن تأسست دولة الأشراف السعديين في مراكش على أنقاض الأسرة الوطاسية، وتمكنت من تثبيت أقدامها هناك التمس «أبو حسون الوطاسي» مساعدة السلطان العثماني «سليمان القانوني» الذي كان يدرك أهمية موقع مراكش، ويرغب في وحدة شمالي أفريقيا خلال الصراع المحتدم بين المسلمين والإسبان والبرتغاليين هناك مما يعطيه ثقلا عسكريا في صراعه مع الإمبراطور الإسباني «شارل الخامس».

ونتيجة لذلك أمر السلطان العثماني بإعداد حملة لفتح مراكش بالتعاون مع «أبي حسون الوطاسي». وقد تمكنت هذه الحملة من دخول فاس في عام ١٥٥٤م وإعادة حكم الأسرة الوطاسية على مراكش تحت السيادة العثمانية، ولكن ذلك لم يستمر سوى بضعة أشهر حيث استطاع «محمد المهدي السعدي» استرداد فاس من العثمانيين.

ونتيجة لإصرار السعديين على عدم الانضواء للسيادة العثمانية أمر السلطان سليمان القانوني بإرسال حملة لاستعادة فتح مراكش، وقد عهدت قيادة هذه الحملة إلى «صالح ريس» وكان من المتوقع أن تستقر الأمور للعثمانيين هناك وخاصة أن السلطان العثماني سليمان القانوني كان يهدف إلى جمع الصف الإسلامي لتصفية الجيوب الصليبية في مراكش وفي دخول الدولة السعدية في تبعية الدولة العثمانية طوعا، ولكن السعديين رفضوا الاعتراف بخلافة السلطان العثماني على أساس أن العثمانيين ليسوا عربا وإنما هم أعاجم، وبأن الشرافة في مراكش يجب أن تكون لهم وخاصة أنهم يعتزون بنسبهم إلى الرسول ﷺ وازداد تطلع الباب العالي إلى ضم المغرب الأقصى بعد التنافس على عرش السعديين بعد وفاة «عبد الله الغالب بالله السعدي» (في رمضان ٩٨١هـ/ يناير ١٥٧٤) وتواجد بعض المطالبين بهذا العرش بالآستانة، ولكن انشغال الدولة العثمانية بالاستعدادات لفتح قبرص، ولجوء أعداء العثمانيين في المغرب إلى سياسة التقرب من دول أوروبا الغربية قد حال دون ذلك.

وبعد معركة وادي المخازن في ٣٠ جمادى الأول ٩٨٦هـ/ ٤ أغسطس ١٥٧٨ التي انتصر فيها «عبد الملك السعدي» على القوات الإسبانية اعترفت الدولة العثمانية بسيادة السعديين على المغرب الأقصى، وتوقفت عن فكرة التدخل المباشر في المغرب، كما حفظت الدولة السعدية للعثمانيين الود، وتبادل الطرفان الرسائل التي تدل على حسن علاقات الجوار بينهما. وقد حرص السعديون على مواصلة الجهاد البحري ضد القوى الصليبية المتحالفة ضد المسلمين، وكان استرداد المدن المغربية من تلك القوى المعادية هي بداية حركة الجهاد التي رحب بها العثمانيون. فقد اتبع «أحمد المنصور» الذي حكم المغرب في الفترة من ١٥٧٨-١٦٠٣ سياسة الجهاد الإسلامي لمواجهة



تقدم البرتغاليين على الشواطئ الأفريقية، وذلك بنشر الإسلام بين الأفارقة ومد نفوذ دولته من حوض نهر السنغال حتى نهر النيجر. وقد نشأت في تلك الجهات حكومة تحتفظ بالولاء الاسمي لسلطان المغرب استمرت حوالى قرنين من الزمان.

وقد حاول «أحمد المنصور» في حركة الجهاد البحرى ضد القوى الأوروبية المعادية أن يضرب القوى الأوروبية ببعضها فحاول التحالف مع إنجلترا وهولندا ضد إسبانيا ولكنه لم ينجح فى مسعاه وإن كان قد نجح فى عقد معاهدات معهما لتنظيم حركة الملاحة والتجارة.

واستمر الجهاد الإسلامى فى المغرب الأقصى فى عهد أسرة الأشراف العلويين الذى بدأ عام ١٦٦٦ ضد القواعد الإسبانية والبرتغالية فى الأراضى المغربية فتم استرداد مدن «المهدية» و«العرائش» و«أصيلة» أواخر القرن السابع عشر واسترداد ميناء «طنجة» ومدينة «مزاغان» من يد البرتغاليين. وبالنسبة للدول الأوروبية التى لم تجاهر المسلمين العداء فعقد حكام المغرب معهم معاهدات تجارية، فقد تعاهد المولى محمد بن عبد الله - الذى استمر حكمه للمغرب من عام ١٧٥٧ إلى عام ١٧٩٣م - مع دول شمال أوروبا ومع الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٧٨٦، كما توسط لدى حكام تونس وطرابلس الغرب حتى تمتنع سفنها عن مهاجمة سفن الولايات المتحدة واستمرت الأمور على ذلك حتى حدث الغزو الفرنسى للجزائر فى عام ١٨٣٠ وبرز التفوق البحرى الفرنسى فى الحوض الغربى للبحر المتوسط مما دفع بأنصار الجهاد البحرى الإسلامى فى المغرب إلى الانزواء.

وانتهى الأمر بقيام إنجلترا بعقد معاهدة مع الغرب فى عام ١٨٥٦ تضمنت نصوصها الحرص على تأمين الملاحة فى البحر المتوسط، والقضاء على عمليات الجهاد البحرى المغربى التى كانت تتركز نشاطها عند سواحل الريف. وزاد الأمر سوءا نجاح البحرية الإسبانية فى القضاء على السفن المغربية، والاستيلاء على مدينة تطوان. ومنذ ذلك الوقت تزايدت الأطماع الأوروبية فى المغرب حتى تم احتلال فرنسا لها فى عام ١٩١٢.



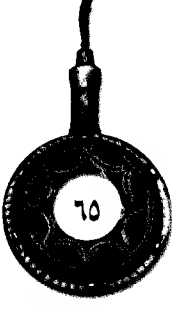
مما سبق يتضح أن الحكم العثماني لأقطار شمال أفريقيا الثلاثة الجزائر - طرابلس الغرب - تونس لم يكن كله إيجابيا ولا كان كله سلبيا. فقد استفادت هذه البلاد من الحكم العثماني خلال مواجهتها للخطر الإسباني المتحالف مع فرسان القديس يوحنا في مالطة، واستفادت من تأخير الغزو الاستعماري الأوروبي لها عندما كانت الدولة العثمانية



معركة بحرية



قطعة فخارية من العهد العثماني - ليبيا



قوية، كما استفادت من بقاء الفكرة القومية ومقوماتها في النفوس وخاصة أن العثمانيين أبقوا أوضاع هذه البلاد كما هي ولم يقوموا بتتريكها، كما حافظوا على النظام الاجتماعي بها، بينما لم تستفد هذه البلاد حضاريا من الحكم العثماني وخاصة أن العثمانيين لم يكن لديهم رصيد حضارى يقدموه للحياة العلمية في الولايات العربية التي كانت تتمتع بحضارة تفوق ما لدى العثمانيين من حضارة، وبالنسبة لضعف نظام الإدارة في هذه البلاد خلال الحكم العثماني فقد كان لبعد المسافة التي تفصل بين تلك الولايات وعاصمة الدولة أكبر الأثر في عدم إحكام الدولة لقبضتها الإدارية على هذه البلاد، وفي عدم تمكنها من حسم الصراع الذي كان كثيرا ما يحدث بين أفراد الأسر الحاكمة بل كانت تقوم بتسكين الأمور بدلا من حسمها.

وبالرغم من ذلك فقد اعتبر أهل شمال أفريقيا الدولة العثمانية بمثابة الإنقاذ الإلهي الذي جاء لمساندتهم في مجابهة الإسبان وفرسان القديس يوحنا الذين قاموا بالإساءة لدينهم ووطنهم.

وبالنسبة لحركة الجهاد البحري الإسلامي فقد أوضحت هذه الدراسة أنها لم تكن حركة قرصنة كما يدعى البعض وخاصة أنها كانت تهدف للدفاع عن النفس ضد قوى صليبية هي في حالة حرب معها، وأنها كانت ردا على ما فعله الإسبان ضد مسلمي الأندلس، وردا على ما فعله البرتغاليون ضد البحرية الإسلامية في أعقاب معركة ديو البحرية ١٥٠٩م والذين أثبتوا خلالها روحهم العدائية لكل ما هو مسلم، ومن هذا المنطلق كان لابد لأقطار المغرب العربي من اتخاذ الحذر والحيطه، وإعلان الجهاد الإسلامي ضد أعداء الإسلام خاصة الإسبان، والبرتغاليين، وفرسان القديس يوحنا، وكان لابد من دخول العثمانيين إلى هذه الحلقة لإعادة عملية التوازن بين المسلمين والصليبيين. يضاف إلى ذلك أن الوجود العثماني في ولايات شمال أفريقيا لم يكن وجودا عسكريا فحسب بل ترك ملامحه في نظم الإدارة وأنماط حياة السكان وغيرها.

فيما يلي أسماء بعض المصادر والمراجع التي أستعنا بها في وضع هذا الكتاب. نذكرها ليفيد منها من يرغب في متابعة هذه الدراسة بشيء من التفصيل.



أولاً: المصادر والمراجع العربية:

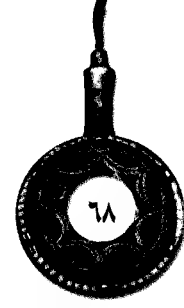
- أحمد صدقي الدجاني: ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي أو طرابلس الغرب في أواخر الحكم العثماني الثاني ١٨٨٢-١٩١١ القاهرة، ١٩٧١.
- أحمد عزت عبد الكريم: دراسات في تاريخ العرب الحديث، بيروت، ١٩٧٠.
- أرجمند كوران: العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر - ترجمة عبد الجليل التميمي - تونس، ١٩٧٤.
- خليفة التليسي: حكاية مدينة، طرابلس لدى الرحالة العرب والأجانب، ليبيا، طرابلس ١٩٧٤.
- رأفت الشيخ: تاريخ العرب الحديث، القاهرة، ١٩٩٤.
- عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج٢، القاهرة ١٩٨٠.
- عبد الكريم كريم: المغرب في عهد الدولة السعدية، الرباط، ١٩٧٧.
- عبد المنعم الجميعة: العثمانيون في الميزان الإسلامي والعربي، القاهرة، ١٩٩٥.
- محمد جميل بيهم: أ- الحلقة المفقودة في تاريخ العرب، القاهرة ١٩٥٠.
- ب- فلسفة التاريخ العثماني. كيف نشأت وارتقت الدولة العثمانية، بيروت ١٩٢٥.
- محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، بيروت، ١٩٧٩.



- مرفت سرداح: الجهاد العثماني لإنقاذ بلاد المغرب العربي ١٥١٨ -
- ١٥٧٨ رسالة ماجستير غير منشورة كلية البنات -
- جامعة عين شمس، ٢٠٠٠ .
- نيقولا زيادة: ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال،
- القاهرة، ١٩٥٨ .

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية:

- Gibb and Bowen : Islamic Society and the West. London 1960.
- Show (S): History of the the Ottaman Empire and Modern Turkey, London 1977 .



الصفحة

الموضوع

١	مقدمة.
٥	الفصل الأول: الجزائر تحت الحكم العثماني
١٩	١- نظام الحكم العثماني في الجزائر.
٢٤	٢- أحوال الجزائر الاقتصادية خلال الحكم العثماني.
٢٥	٣- الحياة الثقافية في الجزائر خلال الحكم العثماني.
٢٨	الفصل الثاني: ليبيا (طرابلس الغرب) خلال الحكم العثماني
٢٩	أولا: العصر العثماني الأول.
٣٢	ثانيا: عهد أسرة القره مانلى.
٣٨	ثالثا: عهد الولاية العثمانية.
٥٢	الفصل الثالث: تونس تحت الحكم العثماني
٥٨	نظام الحكم العثماني في تونس.
٥٩	مظاهر الحياة الاقتصادية في تونس.
٦٠	مظاهر الحياة العلمية والثقافية في تونس.
٦١	الفصل الرابع: العثمانيون ومراكش
٦٤	الخاتمة.
٦٦	المصادر والمراجع.
٦٨	المحتويات.

Abstract

This work tackles an important stage in the modern history of Arab Maghreb, starting with the advent of the Ottomans to this area in response to the call of its people in order to confront the Spanish- Crusading hostility in the aftermath of the so- called " Reconquesta".

The Ottomans salvaged the Muslims of Maghreb from the aggression of the European Powers, and thus changed the balance of power to the interest of Its inhabitants. In the meantime Jihad was triggered against the hostile squadrons of European Powers.

This study has made it clear that the maritime warfare was not a kind of piracy, as claimed by western scholars, but was in fact a response to deter the aggressors both on land and sea.

It should be pinpointed that Algeria in particular played a vital role in this war. This role was backed by the provinces of Tripoli and Tunisi, established by the Ottomans.

The presence of Algerians in Maghreb had a large impact on various aspects of life there.

Dr. Abdel Moneim Al Jimaey



Encyclopaedia Introduction

History is the most esteemed branch of human knowledge, thus a historian should abide by the virtue of objectivity, foresight and the readiness to learn from the lessons of the past in order to confront present and future challenges.

History is not a kind of tell-tale, rather it is the morale lying behind events and happenings. History again has a wonderful trait which is "continuum" from the past to the present, and ventures of the future.

Episodes of history are transformed from one generation to the other via the narrative which preserves the accomplishments of each and every historical epoch.

However, history does not in any way repeat itself, for every day there is something new and dynamic in our globe. It is true that the stage for events remains the same, but seasons change and the human being himself does change, socially and culturally as well.

In view of all these considerations, Dar El-Fikr-EL-Arabi, founded by Mr. Mohamed Mahmoud El Khodari, has taken on itself to foster this colossal project of a historical serial involving past, present, and contemporary records from a universal approach.

It is noteworthy that the authors of this serial are from the elite of the Egyptian historians.

We sincerely hope that the recipient will enjoy reading the volumes of this serial for which Dar- El-Fikr has devoted all its efforts and technologies to produce it in this colorful format.

Dr. Said Abdel Fattah Asshour

CONSULTATIVE COMMITTEE FOR: THE ENCYCLOPAEDIA OF HISTORY, ARCHAEOLOGY AND CIVILIZATION

P. Said Abd El-Fattah Ashour	Professor of Medieval History - Faculty of Arts - Cairo University. Chairman of the Arab Historians Union.	Chairman
P. Adel Hassan Ghoneim	Professor of Modern History - Faculty of Arts - Ain - Shams University.	General Coordinator
P. Abd El-Halim Nur Eldin	Professor of Ancient Egyptian Language - Faculty of Archaeology - Dean of the Faculty of Archaeology, Fayyoun Branch, Cairo University. Director of the Centre of Calligraphy, Bibliotheca Alexandria.	Rapporteur of Ancient History Series
P. Ishak Ebeid	Professor of Medieval History - Faculty of Arts - Ain - Shams University	Rapporteur of Medieval History Series
P. Essam El-din Abd El-Raouf	Professor of Islamic History - Faculty of Arts - Cairo University.	Rapporteur of Islamic History Series
P. Gamal Zakariya Kassem	Professor of Modern History - Faculty of Arts - Ain - Shams University.	Member
P. Attiya Al-Qoussy	Professor of Islamic History - Faculty of Arts - Cairo University.	Member
P. Saber Diab	Professor of Islamic History - Dar El-Ulum Faculty, Fayyoun Branch, Cairo University.	Member
P. Raafat Abd El-Hamid	Dean of the Faculty of Arts (Formerly) - Ain - Shams University & Professor of Medieval History.	Member

Editing Directors: Chemist/ Amin Mohamed Al-Khodary

Engineer/ Atef Mohamed Al-Khodary

Committee Secretary: Abd El Halim Ibrahim Abd El-Halim

Designed by : Mohy El-Din Fathy El-Shaloudy

Correspondence & Communications:

Dar El-Fikr El - Arabi

The Encyclopaedia of History, Archaeology and Civilization

94 Abbas Al-Akkad St., Nasr City - Cairo - Egypt

Tel.: 2752984 Fax: 2752735

www.darelfikrelarabi.com

INFO@darelfikrelarabi.com

**The Encyclopaedia of History,
Archaeology and Civilization**

**Modern and
Contemporary History**

12



Ottoman State and the Maghreb

Dr. Abdel Moneim Al Jimaey

Publisher

Dar Al-Fikr Al-Arabi

94 Abbas El - Akkad St. Naser City - Cairo

tel : 2752794 . Fax : 2752735

www.darelfikrelarabi.com

INFO@darelfikrelarabi.com